

**المصطلح النحوي في (دقائق التصريف) لأبي القاسم المؤدب****دكتور/ عزمي محمد حمود [عيال سلمان]**

أستاذ مساعد في قسم اللغة العربية

جامعة نجران/ كلية العلوم والآداب بشرورة

المملكة العربية السعودية

**مقدمة:**

منذ أن قام محققو كتاب: (دقائق التصريف) بنشره في عام ١٩٨٧م، دعوا العلماء والباحثين إلى الإسهام بتقديم شيء يُجَلِّي الغموض والإبهام اللذين اكتنفا حياة مؤلفه أبي القاسم بن محمد بن سعيد المؤدب، وقد جاءت الطبعة الثانية بعد سبعة عشر عاماً والدعوة ما زالت قائمة في ظل غياب المصادر والمراجع التي تُترجم لأبي القاسم المؤدب، ولئن حُجِبَتْ عنَّا تفاصيل السيرة الحياتية لهذا العالم الجليل، فلن نعدم أن نرسم له سيرة من نمط آخر - قد تكون أهم من سيرته الأولى - مصدرها المادة العلمية المودعة بين دفتي كتابه.

ولعل العلامة البارزة التي تسترعي انتباه قارئ (دقائق التصريف)، بحيث يترأى له معالم شخصية جدلية ليس لها وجه شبه بين نحاة العربية - هي تلك المصطلحات النحوية الغربية التي نثرها في تضاعيف كتابه، والذي يبعث العجب لدى الباحث هو عدم وقوفه - بحسب اطلاعه - على دراسة تكشف الضوء عن هذا الجانب المهم من سيرة المؤدب العلمية بعد مضي ما يقرب من ربع قرن على نشر مُصنّفه، سوى العمل الذي قام به ناشر الكتاب في طبعته الثانية؛ إذ أفرد لهذا الجانب مكاناً ضيقاً في مقدمة تحقيقه للدقائق، أحصى فيه مصطلحات المؤدب المستحدثة إحصاء ناقصاً لم يتجاوز نصف عددها الحقيقي، هذا الإحصاء جاء عارياً عن أية مباحثة أو مناقشة تستقصي السبب الكامن وراء هذا العمل الجريء الذي أقدم عليه أبو القاسم المؤدب.

لهذا رأيت أنه من الواجب عليّ استقراء هذه المصطلحات المبتكرة في (دقائق التصريف) استقراء تاماً مع ربطها بالمصطلحات الأخرى كوفية وبصرية لعلّي بذلك

أقدم دراسة شاملة تكشف عن أسباب وضع هذه المصطلحات الجديدة التي ولدت فجأة بعد استقرار المصطلح النحوي في بداية القرن الرابع الهجري، مبيِّناً بذلك المرجعية والنموذج الذي استوحاه المؤدب في وضع تلك المصطلحات الفريدة.

والدرس النحوي ما زال بحاجة ماسة لمثل هذه الدراسات التي تُعنى بالمصطلحات التراثية، فالاهتمام بالمسألة المصطلحية في هذا الزمان قد ولى وجهه - لدى المجامع والمؤسسات الأكاديمية - شطر مصطلحات الحضارة والعلوم المعاصرة، وتُركت مصطلحات التراث ماثورة في مظانها دون جمع واستقصاء وافٍ يتتبع مراحل استعمالها في جميع العصور والأمصار، لهذا أردتُ بهذا العمل أن يكون لبنة صغيرة في بنيان الجهاز الاصطلاحي للنحو العربي، هذا الجهاز الذي يفتقد - إلى هذا الوقت - لوجود معجم تاريخي يكشف عن حياة مصطلحاته منذ أن ولدت فسادت واستوت على سُوقها تُعجب النحاة واللغويين، أو بادت وفنيت فدَسَّت في تراب الإهمال والنسيان.

## ١. تمهيد:

تتميّز لغة العلوم عن غيرها من لغات التّخاطب والتّواصل من حيث: طبيعتها، وأسلوبها، ومفرداتها؛ فطبيعتها هي الوضوح التّام لفظاً ومعنى، وأسلوبها يتصف بالتركيز مع الاستعانة بالرموز والرسوم والمعادلات، ومفرداتها ما هي إلا مصطلحات يتحدّد كل واحد منها - في أغلب الأحيان - بمفهوم واحد ودلالة واحدة<sup>(١)</sup>.

وقد شهد عصر التدوين قيام علوم عربية خالصة لم تكن موجودة من قبل، كما تُرجمت في العصر نفسه علوم اليونان وفلسفتهم، فكانت الحاجة ماسة إلى ابتكار جهاز مفاهيمي اصطلاحية لهذه العلوم جميعاً العربية الأصلية والمترجمة، وكانت البداية من الصفر في جميع هذه العلوم، فكانت الحاجة إلى وضع المصطلح مُلحّة بشكل كبير؛ إذ إنّ الأمر يتعلق بعلوم ظهرت كلها فجأة في عصر واحد متزاحمة متداخلة متنافسة متصارعة. ولا يُمكن قياس تقدم هذه العلوم الناشئة في الثقافة العربية العالمية، إلا بمدى نجاحها في بناء أنساقها الاصطلاحية المتعاقبة مع أنساقها المفهومية، فيها يتم بناء القواعد، وصوغ المبادئ التي تُفسّر سلوك الظواهر<sup>(٢)</sup>.

والجهاز المصطلحي في كل علم من العلوم هو بمثابة لغته الصورية، فالمصطلح في أي علم هو ركن يرتكز عليه البناء المعرفي، ويُمكن أن يُعدّ إذن صورة ذهنية تجريدية<sup>(٣)</sup>، والسعي إلى توظيف الألفاظ العادية وتقادي استعمال المصطلحات الخاصة في لغة العلوم يؤوّل إلى تسطيح المفاهيم بعبارات شارحة فضفاضة، ينتج عنها في غالب الأحيان تفكيك هذه المفاهيم إلى مركباتها التقريبية من المعاني العامة التي

١. انظر: مختار، محمود: "مجمع اللغة العربية والمصطلح العلمي"، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، الجزء الثالث والخمسون، سنة ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م، ص ٤٥.

٢. انظر: الجابري، محمد عابد: "حفريات في المصطلح مقارنة أولية"، مجلة المناظرة، الرباط، عدد ٦، سنة ١٤١٤هـ/١٩٩٣م، ص ٩؛ البوشيخي، عز الدين: "واقعية المبادئ الأساس في وضع المصطلح وتوليده"، مجلة دراسات مصطلحية، عدد ١، سنة ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م، ص ١٠٣.

٣. انظر: المسدي، عبد السلام: مقدمة في علم المصطلح، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ص ١١-١٥.

يصعب من خلالها تشكيل خطاب علمي يرقى إلى مستوى تداولي مقبول، يحصل هذا إذا افترضنا أن أرباب العلوم يستطيعون الحديث عنها بغير جهازها المصطلحي، وهذا ما لا قبيل لهم به.

والخاط بين الكلمة العادية والمصطلح العلمي من الإشكاليات التي تواجه المصطلح؛ ذلك أن اللفظ أو الكلمة العادية تنتسب إلى اللغة العامة، بينما ينتسب المصطلح إلى اللغة الخاصة بعلم من العلوم، مما يترتب عنه أن الأول يدخل في إطار العلامة اللسانية العامة، والثاني يندرج في نطاق العلامة المصطلحية، واللغة أو الكلمة علامة لسانية مركزة على دال ومدلول لا صلة بينهما، وينشأ منهما المفهوم، وكثيراً ما تكون الصلة بين اللفظ والمعنى اعتباطية، أما المصطلح فهو خلاف ذلك، فالمفهوم سابق للفظ المُسمّى به؛ لأن المصطلح صلح وتصلح بين متخصصين، فالصلة بينهما مقصودة معيارية مختارة، وينشأ مفهومها من طبيعة الشيء ووظيفته، مما يترتب عنه أن يكون لكل مفهوم مصطلح واحد لا تشويش فيه إلا بمقدار ضئيل، فالمصطلح العلمي يتميز بالتعبير عن مفهوم محدد وفصله عن مفاهيم أخرى، فالتواصل في اللغة العلمية الخاصة لا بد وأن يأمن من اللبس المحتمل في اللغة العادية، وذلك عن طريق تثبيت العلاقة بين المفهوم أو التصور وبين المصطلح، وعلى هذا الأساس لا بد أن يتقرّد بوضع المصطلح العلمي أهل الذكر به والمتخصصون لا الأدباء والمعجميون ومن لف لفهم<sup>(١)</sup>.

وقد كان علماء العرب والمسلمين القدماء يُدركون أهمية المصطلحات في لغات العلوم، وأنه لا يمكن الاعتماد على العبارات الشارحة وضرب الأمثلة في خطابهم التواصلية، بل لا بد من وجود مصطلحات تجريدية مشحونة بدلالات مُركزة تغني عن

١. انظر: الحمزاوي، محمد رشاد: "رؤية عربية لتوحيد المصطلح العلمي وتقييسه"، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، الجزء التسعون، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م، ص ١٨١؛ هليل، محمد حلمي: "دراسة تقويمية لحصيلة المصطلح اللساني في الوطن العربي"، بحث ألقى ضمن وقائع ندوة (تقدم اللسانيات في الوطن العربي) بالرباط، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩١م، ص ٣٠٩.

كثير من العبارات الشارحة والكلمات الواصفة، وتعبّر عن المفهوم والتصور بإيجاز واختصار لا يتعديان حدود المفهومية المقصودة.

## ٢. نشأة المصطلح النحوي:

إن البحث في المصطلح النحوي للسعي إلى تأريخ ظهوره وتبلور مفهومه الفني أو تأرجحه بين أكثر من مفهوم يصطدم بالمصاعب نفسها التي تعترض سبيل الباحث في نشأة النحو وتكوّن مادته وتطورها قبل ظهور كتاب سيبويه، وهذا الغموض الذي يحف بنشأة النحو وتكوّن مادته قديم؛ إذ لم يتسنّ للزبيدي ولا لغيره من أصحاب كتب التراجم أن يوفروا معلومات حول جهود كل واحد من أعلام القرنين الأول والثاني، وأن ينسبوا إلى كل واحد منهم ما استنبطه أو أضافه إلى ما توصل إليه سلفه من أبواب وقواعد وعلل<sup>(١)</sup>.

لهذا فمن الصعب بمكان أن نتتبع ظهور المصطلح النحوي في هذه الحقبة التي نفتقد فيها إلى وجود أي وثيقة نحوية، وكل ما ورد من روايات في كتب التراجم تنسب إلى أحد النحاة المتقدمين وضع باب من أبواب النحو كباب (الفاعل) أو (المفعول) أو غيرها، لا نستطيع حقيقة أن نؤرخ لظهور بعض هذه المصطلحات النحوية لمجرد ذكرها في مثل هذه الروايات المتناثرة في تضاعيف كتب التراجم وغيرها من كتب التراث التي حفلت بمثلها، ومردّ ذلك يرجع إلى أنه ليس لدينا أي دليل يُشير إلى أن هذا المصطلح من وضع ذاك النحوي المتقدم، فلعل هذا النحوي استعمل في خطابه عبارات شارحة وأمثلة دالة على مقصوده دون أن يشعر بضرورة وضع مصطلح مختصر للدلالة على المفاهيم والتصورات التي اشتمل عليها خطابه، وما المصطلحات الواردة في هذه الروايات إلا من وضع النحاة المتأخرين، عرفها الرواة والمترجمون - بعد أن استقر وضع المصطلح النحوي في القرون التالية - ووظفوها في رواياتهم ليسهل من خلالها التفاهم والتواصل.

١. انظر: المهيري، عبد القادر: نظرات في التراث اللغوي العربي، دار الغرب الإسلامي، بيروت،

١٩٩٣م، ص ١٦٥، ١٦٦.

وأقدم مؤلف يُطالعنا في النحو العربي هو (الكتاب) لسيبويه، وكل ما ألف في النحو العربي قبله لم يصلنا منه شيء؛ لهذا إذا أردنا أن نؤرخ لظهور المصطلح النحوي، فيجب أن نبدأ به حتى يوجد الزمان علينا بكتاب آخر تصح نسبته إلى نحاة سيبون سيبويه، وكلنا يعلم أن سيبويه حشد في كتابه كثيراً من آراء شيوخه وأساتيده كالخليل وغيره، ولا بد أن يكون في (الكتاب) كثير من المصطلحات التي استعملها سيبويه، وكان لها حضور لدى هؤلاء الشيوخ السابقين له.

ولقد اتفقت كلمة الباحثين الذين أرخوا للمصطلح النحوي أن النحو لم يتخذ مصطلحاته العلمية إلا على يدي الخليل بن أحمد<sup>(١)</sup>، فقد كان هذا العبقرى مولعاً بوضع مصطلحات العلوم ورموزها؛ فهو يدرك أن هذه العلامات لها دور بارز في تطوير هذه العلوم وتقدمها من خلال التعبير الدقيق الموجز عن مفاهيمها وتصوراتها؛ لهذا وجدناه يضع لعلم العروض والقافية مصطلحات مركزة دالة على مفاهيمه وتصوراته من أول وهلة بزغ فيه نجم هذا العلم، وما زالت هذه المصطلحات التي وضعها شائعة في زمان الناس هذا؛ بفضل المرجعية العربية التي استند إليها والمثال الذي احتذاه في وضعها، أضف إلى ذلك ابتكاره لتلك الرموز والأشكال التي تعبر عن الحركات القصيرة التي نستعملها نحن اليوم في الإملاء والرسم العربي، ومثل ذلك كثير من ابتكاراته التي تنتمي إلى هذا الجانب المتعلق بوضع الرموز والاصطلاحات.

وقد نقل سيبويه إلى الأجيال اللاحقة مصطلحات الخليل واستعمالات أساتيدته، وأضفى عليها من ذكائه وفطنته وقدرته على التحليل والاستنتاج، فحاول أن يجعل أبواب كتابه واضحة سهلة المنال، ووضع المصطلحات النحوية وضماً شارفاً على الاستقرار، وفسر بعض المصطلحات ببعض، وعبر عن بعضها بأكثر من تعبير، وحاول صناعة المصطلح النحوي ليستقر في صورته النهائية، وما لم يُسعه جهده

١. انظر: المخزومي، مهدي: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٥٨م، ط٢، ص٣٠٣؛ القوزي، عوض حمد: المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، جامعة الرياض، ١٩٨١م، ص٨٨، ١٩٢.

للظفر به لجأ إلى وصفه وتصويره بالأمثلة الكثيرة الموضحة<sup>(١)</sup>، وبالرغم من وجود مصطلحات غير صريحة عند سيبويه وأخرى تغاير ما هو مألوف لدينا اليوم، إلا أنه من خلال (الكتاب) قد تم تحديد ملامح النحو العربي مادة ومصطلحاً.

وإذا انتقلنا من هذه الإطلالة القصيرة التي نتحدث عن جهود علماء البصرة المتقدمين في وضع المصطلح النحوي كما يتراءى ذلك في عمل الخليل وسيبويه، نجد أن نحاة الكوفة انتصبوا ينازعون رجال البصرة سبقهم إلى النحو وتضلعمهم فيه، فأخذوا يشككون في وجهة ما أقروا من تصورات وسعوا إلى تقديم بديل عنها، وقد "كان الخلاف بين الفريقين في مجال المصطلح كبيراً، حتى شاع بين الدارسين المتأخرين أن هذا مصطلح بصري وذاك مصطلح كوفي، ولقد أفاد المصطلح النحوي من خصومة الفريقين فائدة كبيرة؛ إذ نظر كل فريق إلى مصطلحات كتاب سيبويه نظرة الناقد، ثم شرع في تهذيبها وتطويرها حتى وصلوا بها جميعاً إلى الاستقرار الذي لم يكن من اليسير على سيبويه أن يصل بالمصطلح النحوي إليه، فالاستقرار مرحلة تالية لمرحلة شهدت مدارس وخصومات شديدة"<sup>(٢)</sup>.

وبناء على ما سبق يمكن القول: إن المصطلحات النحوية لم تتكون لأول وهلة، بل عُدَّتْ وهُدِّبَتْ، نمت وتطورت، ثم استقرت منذ القرن الثالث للهجرة، وأصبحت مألوفة للنحاة على اختلافهم، ولا يزال درس النحو يعتمد عليها إلى اليوم<sup>(٣)</sup>.

وهذا الاستقرار الذي حظي به المصطلح النحوي في القرون الأولى من نشأة النحو العربي يجب ألا يوقفنا عن تتبع بحث مساره في القرون التالية، فاستقراره لا يعني توقفه عن النمو والابتكار، أضف إلى ذلك ما يمكن أن نجده من إشارات مصطلحية مهمة مبثوثة في المتن والشروح المتعاقبة عسراً بعد عصر، هذه الإشارات التي قد تعود بالنفع والفائدة على الدرس المصطلحي للنحو العربي، وللتدليل

١. انظر: القوزي: **المصطلح النحوي**، ص ١٢٩.

٢. القوزي: **المصطلح النحوي**، ص ١٥٦.

٣. انظر: مذكور، إبراهيم: "**المصطلح النحوي**"، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، الجزء الثاني والثلاثون، ١٩٧٣م، ص ١٦.

على تلك الفوائد التي تجنى من النظر في تلك المصنفات لا بد من التنويه إلى النقاط الآتية:

أولاً: أشارت بعض مصنفات النحو المتعاقبة إلى المصطلحات الأولى التي كان يستعملها النحاة المتقدمون لبعض المفاهيم التي أخذت تسميات لاحقة على أيدي النحاة الذين جاءوا بعدهم، ومن ذلك قول ابن يعيش في شرح المفصل: "وقد كان المتقدمون يُسمون الفتحة الألف الصغيرة، والضمة الواو الصغيرة، والكسرة الياء الصغيرة؛ لأن الحركات والحروف أصوات، وإنما رأى النحويون صوتاً أعظم من صوت، فسموا العظيم حرفاً والضعيف حركة، وإن كانا في الحقيقة شيئاً واحداً"<sup>(١)</sup>، وإلى مثل هذا ذهب (النيلي) في شرحه لألفية ابن معط - وهو معني بقضايا المصطلح النحوي وحدوده - في قوله: "الضمة بعض الواو عند قوم، ولذلك سماها المتقدمون الواو الصغيرة"<sup>(٢)</sup>.

ويستطيع الباحث من خلال تفصي مثل هذه الإشارات أن يبني تصوراً دقيقاً لتأريخ تسميات بعض المفاهيم النحوية عبر العصور المتتالية، مكوناً بذلك وثيقة تاريخية لبعض المفاهيم النحوية ومصطلحاتها، تعد اللبنة الأساس لوضع المعجم التاريخي لمصطلحات النحو العربي.

ثانياً: أشارت هذه المصنفات المتأخرة إلى مصطلحات ثوانٍ غير شائعة، استعملها كبار النحاة علامات لبعض المفاهيم النحوية، ومن ذلك قول النيلي: "وكان السيرافي يُسمي المفعول الثاني من هذه الأفعال الثلاثة - يقصد بذلك الأفعال: اختار واستغفر وأمر - مفعولاً منه"<sup>(٣)</sup>، وذلك عندما يُحذف حرف الجر، وتتصب على نزع الخافض.

ثالثاً: ذكرت هذه المصنفات المتأخرة استعمالات خاصة لبعض المصطلحات على نحو يغاير المؤلف من مدلولاتها التي شاعت بين أوساط النحاة، ومثال ذلك قول النيلي:

١. ابن يعيش، يعيش بن علي (ت: ٦٤٣هـ): شرح المفصل، تحقيق: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ٢٠٠١م، ج ٥، ص ٢٠٤، ٣٥٣.

٢. النيلي، إبراهيم بن الحسين: الصفوة الصفية في شرح الدرّة الألفية، تحقيق: محسن بن سالم العميري، مركز إحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، ١٤٢٠هـ، ج ١، ص ٩٤.

٣. النيلي: الصفوة الصفية، ج ١، ص ٤١٩.

"وقد سمّي سببويه في مواضع كثيرة من كتابه المصدر بالفعل، فسُمّي باسم ما دلّ عليه، فهذه تسمية الدليل باسم المدلول"<sup>(١)</sup>، ومن هذه الاستعمالات الخاصة لبعض المصطلحات قول النيلي في موضع آخر: "واستعمال الإعلال بمعنى الإدغام شائع عند الصرفيين"<sup>(٢)</sup>، وكذلك أشار إلى أن جماعة من النحاة قد سمّوا المقصور منقوصاً منهم الزمخشري<sup>(٣)</sup>. رابعاً: لقد تضمنت مصنفات النحاة المتعاقبة إشارات إلى إسهام أناس من غير رجال النحو في وضع بعض المصطلحات التي تُغايّر ما تعارف عليه النحاة في اصطلاحاتهم التي درجوا عليها في تسمية بعض المفاهيم - وهذه المسألة من مباحث المصطلح الطريفة التي يجب أن تولى عناية خاصة - ومن ذلك قول ابن يعيش في شرحه: "قد تُسمّي الفقهاء التعليق على شرطٍ يميناً، وقد سمّى الإمام محمد بن الحسن الشيباني كتاباً له: (كتاب الأيمان)، وإن كان معظمه تعليقاً على شرط، نحو: (إن دخلت الدار فأنت طالق)، و(إن أكلت أو شربت فأنت طالق)، ونحو ذلك"<sup>(٤)</sup>.

خامساً: نصت بعض مصنفات النحاة المتأخرة على وجود عوامل تُسهّم في تفضيل النحاة استعمال بعض المصطلحات النحوية وإقصاء مصطلحات أخرى مرادفة لها؛ لدواعٍ تتعلق في معظمها بأمر عقدي لها صلة بذات الله وصفاته وأسمائه، واستمع في ذلك إلى المرادي: "والنحويون يُعبّرون عن باء السببية بباء الاستعانة، وآثرت على ذلك التعبير بالسببية؛ من أجل الأفعال المنسوبة إلى الله تعالى، فإن استعمال السببية فيها يجوز، واستعمال الاستعانة لا يجوز، وإدراج ابن مالك بباء الاستعانة في بقاء السببية ممّا انفرد به"<sup>(٥)</sup>. ومما يندرج ضمن هذه المسألة قول الحامدي في شرحه على الكفراوي: "ويقال لبدل الكل من الكل: البدل المطابق، وهذا أولى لوقوعه في أسماء الله

١. النيلي: الصفوة الصفية، ج ١، ص ٥٣.

٢. النيلي: الصفوة الصفية، ج ١، ص ١٦٠.

٣. انظر: النيلي: الصفوة الصفية، ج ١، ص ٩٤.

٤. ابن يعيش: شرح المفصل، ج ٥، ص ١٤١.

٥. المرادي، الحسن بن قاسم (ت: ٧٤٩هـ): شرح الألفية لابن مالك، تحقيق: فخر الدين قباوة، مكتبة

المعارف، بيروت، ٢٠٠٧م، ج ١، ص ٤٠٠.

تعالى، والكلية فيها محالة؛ لأنها ليس لها أجزاء، نحو: (إلى صراط العزيز الحميد)، على قراءة جر الجلالة، وقد سماه ابن مالك بذلك<sup>(١)</sup>.

سادساً: هنالك كتب بعينها حوت رصيماً مصطلحياً غير مألوف في المصنفات السابقة، على نحو ما نجد في كتاب: (دقائق التصريف)، لأبي القاسم بن محمد بن سعيد المؤدب المتوفى بعد سنة (٣٣٨هـ)، فقد ضم هذا المؤلف بين ثناياه عدداً من المصطلحات غير الشائعة، تمثل تسميات ثانية وثالثة ورابعة - أحياناً - لبعض المفاهيم والتصورات اللغوية المألوفة لدى النحاة، يستعملها المؤلف بجانب ما شاع من التسميات في كتب النحاة السابقين، وهذا ما يضطلع البحث بالوقوف عليه، وبيان مسائله وقضاياها في الصفحات الآتية.

### ٣. المصطلح النحوي في (دقائق التصريف):

يُعد كتاب (دقائق التصريف) لأبي القاسم المؤدب من كتب التراث التي تقف في مكان متميز بالنسبة للمؤلفات التي صُنِّفت في علوم العربية، ويعود ذلك إلى أمور وقضايا متعددة، فهو يتناول مادة التصريف العربي منذ وقت مبكر (القرن الرابع الهجري)، والتصريف من علوم العربية التي لم تُفرد لها مصنفات كثيرة لدى النحاة المتقدمين والمتأخرين على نحو ما نجد لقسيمه الآخر: النحو العربي، أضف إلى ذلك احتواء الكتاب - على حد تعبير محققه - على قضايا صرفية ونحوية مختلفة كل الاختلاف عن المناهج التي وقفنا عليها عند النحاة وتناقلتها الكتب<sup>(٢)</sup>.

ولعل أبرز الأمور التي تُميز الكتاب هي عناية صاحبه بالمصطلحات النحوية، وتظهر ملامح هذه العناية من خلال جوانب عدة، منها تأريخه لبداية نشأة بعض المصطلحات النحوية، وحديثه عن علة تسميتها، على نحو ما نجد في حديثه عن (المصدر)، فهو يقول: "اعلم أنّ المصدر مشتق من الفعل الماضي، ومأخوذ منه، وليس هو بفعل محض، ولا باسم محض؛ إذ لو كان فعلاً محضاً لانتقى عنه التثوين، ولو كان

١. الحامدي: حاشية على شرح الكفراوي، ص ١٢٥، ١٢٦.

٢. انظر: المؤدب، القاسم بن محمد بن سعيد: دقائق التصريف، تحقيق: أحمد ناجي القيسي وحاتم صالح الضامن وحسين تورال، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، ط ١، ١٩٨٧م، ص ٧.

اسماً محضاً لثني وجمع وأنت، وهو موحد في الأحوال كلها، وهو قول هشام بن معاوية الكوفي، وأول من سمّاه مصدراً ووسمه به الخليل بن أحمد، أبو عبد الرحمن البصري، وسمّي مصدراً لصدوره عن الفعل الماضي، ولأنه متوسط في الصرف مكان الصدر من الجسم<sup>(١)</sup>.

ومما يُظهر عناية المؤدب أيضاً بقضايا الاصطلاح إلمامه بالمصطلحات المتعددة التي تُطلق على المفهوم الواحد، مع القدرة على نسبة كل واحد منها إلى النحاة الذين يستعملونه ويوظفونه في خطابهم النحوي، ومن ذلك قوله عن (همزة الوصل): " إن قال قائل: لم سميتها ألف وصل؟ فقل: لأنني إذا وصلت الكلام اتصل ما بعدها بما قبلها، وسقطت من اللفظ...، فإن قال قائل: أي شيء تُلقب ألف الوصل، أتلقبها همزة أم ألفاً؟ فقل: اختلف النحويون في هذا، فقال الكسائي والفراء وسيبويه: هي ألف وصل. والحجة لهم في هذا: أن صورتها صورة الألف، فلقبت ألفاً لهذا المعنى. وقال الأخفش: هي ألف ساكنة لا حركة لها...، وقال أبو بكر الأنباري، رحمه الله: هذا غلط؛ لأنها إذا كانت عنده ساكنة لا حركة لها، فمحال أن يدخلها للابتداء؛ لأن العرب لا تبتدئ بساكن، فلا يجوز أن يدخل للابتداء حرف يُنوي به السكون"<sup>(٢)</sup>.

ويسترعي الانتباه في الرصيد الاصطلاحي الوارد في (دقائق التصريف) بشكل لافت للنظر - ظاهرتان تستحقان الدراسة والبحث، الأولى منهما هي: اتكاء المؤدب في لغته العلمية على المصطلحات الكوفية بشكل ظاهر، هذا الاتكاء جاء في وقت شاع فيه استعمال المصطلح البصري في أغلب كتب النحو، وثانيتها، وهي محور البحث: وجود مصطلحات جديدة مبتكرة لم يسبق لها وجود في المصنفات التي وصلت إلينا عن النحاة السابقين لعصر المؤدب، وكل واحدة من هاتين الظاهرتين تستحق دراسة مفردة تظهر معالمها وتقف على جميع جوانبها، وبما أن الظاهرة الثانية هي محط اهتمامنا

١. انظر: المؤدب، أبو القاسم بن محمد بن سعيد (ت: ٣٣٨هـ): دقائق التصريف، تحقيق: حاتم صالح الضامن، دار البشائر، دمشق، ٢٠٠٤م، ص ٤٤. (هذه الطبعة هي المعتمدة في هذا البحث وإليها أشير).

٢. ابن المؤدب: دقائق التصريف، ص ١٩٩.

فإن هذا لن يمتنعنا من تناول الظاهرة الأولى تناولاً سريعاً يكون له دور في تفسير البواعث التي حدثت بالمؤدب أن يضع تلك المصطلحات الفريدة.

### ٣, ١ المصطلحات الكوفية في (دقائق التصريف):

إن القارئ الذي يُجبل نظره في (دقائق التصريف) يجد أن النزعة الكوفية تبدو طاغية على مؤلفه في جميع فصول الكتاب وأبوابه، وآية ذلك أن مصادر المؤدب التي بنى عليها مادة كتابه في أغلبها كوفية، ومعظم الجدل النحوي الذي يديره في ثنايا كتابه هو من أقوال نحاة الكوفة، وأخص منهم: الكسائي والفراء وأبو بكر الأنباري، وتأثره بالفراء هو الغالب، فقد نقل كثيراً من أقواله وشواهد، بل نجده في أحيان كثيرة ينقل عنه فصولاً كاملة نحو: (باب في حكم المصادر التي لا أفعال لها)<sup>(١)</sup>، وكذلك فصل: (حكم في المصادر التي تخالف صدورها)<sup>(٢)</sup>، وفصل: (حكم في الأفعال التي لا مصادر لها)<sup>(٣)</sup>، وتعمق المؤدب في النحو الكوفي وعنايته به جعلته يدرك أن هنالك اتجاهات متعددة داخل المدرسة الكوفية في النحو، فنجد أن للكسائي أصحاباً وأن للفراء أصحاباً آخرين، ولكل من الفريقين وجهة هو موليتها في بعض مسائل النحو<sup>(٤)</sup>.

وأما النحو البصري في (دقائق التصريف)، فلونه باهت ومادته قليلة اقتصر في أغلب الأحيان على نقل المؤدب بعض الشواهد النحوية المنسوبة إلى نحاة البصرة، وأخذ عنهم تفسير بعض الألفاظ، وإن وجد رأي بصري في (دقائق التصريف) فكثيراً ما يكون غير منسوب إلى صاحبه، فقط يكتفي بقوله: (قال بعض النحاة)، وغالباً ما كان المؤدب عند ذكره لآراء البصريين والكوفيين في مسألة ما يقف في صف نحاة الكوفة إن تصريحا وإن تلميحاً من خلال الاستفاضة في تبرير وجهة نظر الكوفيين

١. انظر: المؤدب: دقائق التصريف، ص ٧٣.

٢. انظر: المؤدب: دقائق التصريف، ص ٧٥.

٣. انظر: المؤدب: دقائق التصريف، ص ٧٧.

٤. انظر: المؤدب: دقائق التصريف، ص ٤٩٦، ٤٩٧.

ذاكراً الأدلة والشواهد التي تجعلك تتساق إليهم طوعاً أو كرهاً<sup>(١)</sup>، ومكتفياً فقط بعرض سريع لآراء البصريين، وطريقته هذه ليست منصفة بل فيها مُحاباة لنحاة الكوفة وميل ظاهر إليهم، فالواجب عليه في مثل هذه الحالات التي يُنصَّب فيها نفسه حكماً بين الفريقين أن يستفيض في عرض رأي كلا الفريقين على حد سواء.

ولم يصل الأمر بالمؤدب في اقتفائه أثر نحاة الكوفة إلى هذا الحد، بل نجده في بعض الأحيان عندما تتعدد الآراء في مسألة ليس لنحاة الكوفة فيها حظ من خلاف، نجده في مثل هذه الحالة يذكر اختيارات الكوفيين ويستأنس بها في عرضه لتلك المسألة التي لم يسهموا فيها بشيء سوى أنهم قاموا بتفضيل أحد الآراء على غيره من آراء نحاة البصرة<sup>(٢)</sup>.

وبناء على ما سبق، فلا أحسب أن الصواب يجانبني إن قلت: إن (دقائق التصريف) يُعدُّ أول أثر كوفي يصل إلينا في التصريف العربي، ولهذا فليس غريباً عليه أن تكثر فيه مصطلحات الكوفيين، فهم حاولوا جاهدين أن يميزوا نحوهم بمصطلحات تغاير مصطلحات البصريين، فدفعهم ذلك إلى اختيار مصطلحات معينة في مقابل مصطلحات البصريين، ثم تطور الأمر إلى رفض بعض مصطلحات البصريين؛ ليحلوا محلها أخرى طبقاً لمنهجهم الجديدة، بل وصل بهم الأمر إلى مخالفتهم في النطق ببعض المصطلحات، كما هو الحال في مصطلح (الإدغام)<sup>(٣)</sup>، ولقد أفاد المصطلح النحوي من المنافسة والخصومة.

وواضح أن مصطلحات الكوفيين ظلت لا تسود في النحو العربي، إذا نحن استثنينا مصطلحي: (النعت) و(عطف النسق)؛ لأن نظامه الذي وضعه البصريون هو

١. انظر: المؤدب: دقائق التصريف، ص ٨٠، ٨٦، ١٢٢، ٢٢٤، ٢٣٠، ٢٦٥، ٢٦٨، ٢٨٠، ٢٨١،

٢٩٢، ٤٣٤، ٤٣٥.

٢. انظر: المؤدب: دقائق التصريف، ص ٢٢٣، ٢٤١، ٢٦١، ٢٧٣.

٣. انظر: القوزي: المصطلح النحوي، ص ١٩٢.

الذي عمَّ بين العلماء والناس في جميع الأمصار والأعصار، وهو لم يعم عفواً، وإنما عمَّ لدقته المنطقية<sup>(١)</sup>.

وقد حرص المؤدب في توظيفه للمصطلحات الكوفية الواردة لديه في (دقائق التصريف) على أن يستعملها وفقاً للطريقة نفسها التي وردت بها لدى نحاة الكوفة الذين استقرت على أيديهم تلك المصطلحات، على نحو ما نجده لدى الفراء وثعلب وأبو بكر الأنباري وغيرهم، ويمكن حصر هذا الرصيد الاصطلاحي الكوفي المتناثر في (دقائق التصريف) على النحو الآتي:

١. الإجراء: هو من مصطلحات الفراء في (معاني القرآن)<sup>(٢)</sup>، ويقابله لدى البصريين (المصروف)، وقد كُتِبَ لهذا المصطلح أن يشيع ويذيع على أيدي الكوفيين الذين جاءوا بعد الفراء<sup>(٣)</sup>، ومن هؤلاء المؤدب في (دقائقه)؛ إذ نجد اتكائه عليه واضحاً<sup>(٤)</sup>.

٢. الأدوات: يستعمل هذا المصطلح لدى الكوفيين ليقابل ما يُسمَّى لدى البصريين بـ(حروف المعاني)<sup>(٥)</sup>، وقد أثر المؤدب استعمال هذا المصطلح في مواضع متعددة من كتابه<sup>(٦)</sup>.

٣. المحل: شاع لدى الباحثين المعاصرين أن الكوفيين يطلقون مصطلح (المحل) على (الظرف) دون (الجار والمجرور)<sup>(٧)</sup>، وقد وجدنا في (دقائق التصريف) ما يُخالف ذلك؛

- 
١. انظر: ضيف، شوقي: المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، ط٧، ١٩٩٢م، ص١٦٥.
  ٢. انظر: الفراء، يحيى بن زياد (ت: ٢٠٧هـ-): معاني القرآن، الجزء الأول بتحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، والجزء الثاني بتحقيق: محمد علي النجار، والجزء الثالث بتحقيق: عبد الفتاح إسماعيل شليبي، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٩٨٣م، ج١، ص٤٣، ٣٢١، ج٣، ص١٠٩، ٢١٧.
  ٣. انظر: الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم (ت: ٣٢٨هـ-): الزاهر في معاني كلمات الناس، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٩٢م، ج١، ص١٤٥، ٣٨٣.
  ٤. انظر: المؤدب: دقائق التصريف، ص٢١٤، ٤٣٤.
  ٥. انظر: الفراء: معاني القرآن، ج١، ص٥٨، ٢٠٧ / ج٢، ص٣٧١ / ج٣، ص٨٤؛ الأنباري: الزاهر في معاني كلمات الناس، ج١، ص١٨٢، ٤٩١؛ المخزومي: مدرسة الكوفة، ص٣١٠؛ القوزي: المصطلح النحوي، ص١٧٤.
  ٦. انظر: المؤدب: دقائق التصريف، ص١٩٥، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٧٧.
  ٧. انظر: المخزومي: مدرسة الكوفة، ص٣٠٩، ٣١٠؛ القوزي: المصطلح النحوي، ص١٦٣.

إذ يوجد فيه نص منسوب إلى أحمد بن يحيى (ثعلب)، يُسمى (الجار والمجرور) الذي يُشتَم منه رائحة المكان بـ(المحل)<sup>(١)</sup>. وعلى هذا فإن مصطلحي: (المحل) و(الصفة) لدى الكوفيين يُطلقان على (الظرف) و(الجار والمجرور)، اللذين يُسميهما البصريون بـ(المفعول فيه).

٤. **الخفض**: يرى مهدي المخزومي أن الخليل بن أحمد قد وضع مصطلحي: (الجر) و(الخفض) لقباً إعرابياً يدل على مفهوم واحد<sup>(٢)</sup>، وقام البصريون بانتقاء (الجر) واستعماله في مصنفاتهم لقباً إعرابياً للكلمات المعربة، بينما تلقف الكوفيون مصطلح (الخفض)، وشاع في مصنفاتهم لقباً للكلمات المعربة والمبنية على حد سواء<sup>(٣)</sup>، ولقد آثر المؤدب اختيار المصطلح الكوفي، وقام بإطلاقه على الكلمات المبنية والمعربة<sup>(٤)</sup>.

٥. **الجدد**: هو من المصطلحات الشائعة الاستعمال لدى الكوفيين في مصنفاتهم، ويقابله لدى البصريين مصطلح (النفى)<sup>(٥)</sup>، وقد استعمله المؤدب كثيراً في كتابه<sup>(٦)</sup>.

٦. **الصرف**: مصطلح خاص بالكوفيين ليس لدى البصريين ما يُماثله أو يُرادفه، ومرد ذلك هو الرؤية الخاصة التي تبنتها المدرسة الكوفية للعامل النحوي المعنوي الذي ينصب الفعل المضارع في بعض الأنماط، وقد نقل المؤدب عن الفراء تعريفه لهذا المصطلح<sup>(٧)</sup>، وتبنى وجهة نظره هذه في نصب المضارع وأخذ بها، فألفيناه يدرج في (دقائقه) على استعماله<sup>(٨)</sup>.

١. المؤدب: دقائق التصريف، ص ٤٤٠.

٢. انظر: المخزومي: مدرسة الكوفة، ص ٣١١.

٣. انظر: الفراء: معاني القرآن، ج ١، ص ٥٥، ٧، ١٤، ١٦ ج ٢، ص ٩٠، ١٠١، ١٢١ / ج ٣، ص ١١، ١١٥؛ الأنباري: الزاهر في معاني كلمات الناس، ج ١، ص ١٨٢، ٢٥٩، ٥١٣.

٤. المؤدب: دقائق التصريف، ص ٣٤، ٥٨، ٨٢، ١٢٤، ١٩١، ١٩٤، ١٩٦، ٢٠٩، ٢١٢، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٩، ٤٢٦، ٤٣٦، ٤٨١، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٩٠، ٤٩٥.

٥. انظر: المخزومي: مدرسة الكوفة، ص ٣٠٩.

٦. انظر: المؤدب: دقائق التصريف، ص ٥٢، ٥٦، ٣٧٣، ٣٧٧، ٤٥٤.

٧. انظر: المؤدب: دقائق التصريف، ص ٥٤؛ الفراء: معاني القرآن، ج ١، ص ١١٥.

٨. المؤدب: دقائق التصريف، ص ٥٤.

٧. **الصفة:** يُستعمله الكوفيون ليقابل (المفعول فيه) بشقيه: (الظرف) و(الجار والمجرور) لدى البصريين<sup>(١)</sup>، وقد أخذ المؤدب باصطلاح الكوفيين<sup>(٢)</sup>.
٨. **الفعل الدائم:** مصطلح كوفي، يقابله لدى البصريين (اسم الفاعل)، وقد أكثر المؤدب من استعماله في (دقائقه)<sup>(٣)</sup>، ولم يقف الأمر لديه عند هذا الحد، بل نجده يطلق على (اسم الفاعل) مصطلحاً كوفياً آخر، هو (الفعل)<sup>(٤)</sup>.
٩. **الفعل المستقبل:** هو من مصطلحات الكوفيين التي يُقابلها لدى البصريين (الفعل المضارع)<sup>(٥)</sup>، وقد استعمله المؤدب كثيراً في (دقائقه)<sup>(٦)</sup>.
١٠. **الفعل الواقع:** يُسمّى الكوفيون الفعل الذي يقع له أثر على المفعول به: (فعلاً واقعاً)<sup>(٧)</sup>، بينما يُسميه البصريون (فعلاً متعدياً)<sup>(٨)</sup>، وقد استعمل المؤدب في (دقائقه) مصطلح الكوفيين في عدة مواضع<sup>(٩)</sup>.
١١. **ألقاب الإعراب والبناء:** لقد ميّز البصريون بين ألقاب الإعراب وألقاب البناء، فجعلوا: الرفع والنصب والجر والجزم للمُعرب، وجعلوا: الضم والفتح والكسر والسكون للمبني، بينما خلط الكوفيون بينهما<sup>(١٠)</sup>، وهذا ما سار عليه المؤدب في (دقائقه)؛ إذ جعل يطلق ألقاب الإعراب على كثير من الكلمات المبنية، بل وصل به

١. انظر: الفراء: معاني القرآن، ج١، ص٣١، ٣٢، ١٤٨، ٣٢٧، ج٢، ص٢٠٣.
٢. المؤدب: دقائق التصريف، ص١٢١.
٣. انظر: المؤدب: دقائق التصريف، ص٨١، ١٠٠، ١٥١، ٢٢٤، ٢٦١، ٢٦٨.
٤. المؤدب: دقائق التصريف، ص١٥١.
٥. انظر: الحديثي، خديجة: المدارس النحوية، دار الأمل، أريد، ط٣، ٢٠٠١، ص٢٨٤.
٦. انظر: المؤدب: دقائق التصريف، ص٣٣، ٤٤، ٤٦، ٥٧، ٨١، ١٥٧، ١٥٩، ٢١١، ٢١٤، ٢٢٥، ٢٥٩، ٢٨٠، ٣٧٣، ٣٧٤، ٤٦٧، ٤٧٤.
٧. الفراء: معاني القرآن، ج١، ص١٦، ١٧، ٢١، ٤٠، ١٧١، ١٨٠، ١٨١، ٤٧٢، ج٢، ص٢١٩.
٨. انظر: القوزي: المصطلح النحوي، ص١٨٠.
٩. المؤدب: دقائق التصريف، ص١٥٩، ١٨٤، ٢٥٧.
١٠. انظر: ابن يعيش: شرح المفصل، ج١، ص٧٢؛ الرضي: محمد بن الحسن (ت: ٦٨٦هـ): شرح الكافية، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٨٩٠م، ج٢، ص٣؛ المخزومي: مدرسة الكوفة، ص٣١٥.

الأمر إلى أن يطلقها على الحروف التي تُشكّل بنية الكلمة، وقد كثر مثل هذا لديه في معظم كتابه<sup>(١)</sup>.

١٢. المكني والكناية: يُطلق الكوفيون هذين المصطلحين على ما يُسمّى لدى البصريين بـ(الضمير)<sup>(٢)</sup>، وقد استعمل المؤدب مصطلحي الكوفيين في (دقائقه) ليبدل على المفهوم نفسه<sup>(٣)</sup>.

١٣. النسق: مصطلح كوفي يقابله لدى البصريين مصطلح (العطف)<sup>(٤)</sup>، وقد أكثر المؤدب من استعماله في كتابه<sup>(٥)</sup>.

١٤. النعت: من مصطلحات الكوفيين<sup>(٦)</sup>، ويقابله لدى البصريين مصطلح (الصفة) و(الوصف)، وقد كثر ورود مصطلح (النعت) لدى المؤدب في (دقائقه) كما هو الشأن لدى باقي الكوفيين<sup>(٧)</sup>.

وبعد هذا العرض الموجز للمصطلحات الكوفية لدى المؤدب في (دقائقه) يجب الإشارة إلى أن اتكائه على هذه المصطلحات لا يعني عدم استعماله لاصطلاحات البصريين وتسمياتهم، فقد احتوى كتابه على طائفة منها، لكنها قليلة إذا ما قورنت

١. المؤدب: دقائق التصريف، ص ٣٥، ٤١، ٤٣، ٤٤، ٤٦، ٥٠، ٥٢، ٥٣، ٦١، ٦٩، ٨٦، ١١١، ١١٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٣٠، ١٣٢، ١٦٠، ١٥٩، ١٩١، ٢٠٠، ٢١٣، ٢١٦، ٢٢٤، ٢٥٢، ٢٦٤، ٢٩٩، ٣٠٦، ٣٣٠.

٢. انظر: الفراء: معاني القرآن، ج ١، ص ٥، ١٩، ٨٥، ٢١٠، ٢، ص ٨٥، ١٦٣، ٢٢٦؛ المخزومي: مدرسة الكوفة، ص ٣١٤؛ القوزي: المصطلح النحوي، ص ١٧٤.

٣. انظر: المؤدب: دقائق التصريف، ص ٣٧١، ٣٦٩، ٣٧٤، ٣٨٢، ٣٩٣، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٤٤٩، ٤٧٩.

٤. انظر: الأنباري: الزاهر في معاني كلمات الناس، ج ١، ص ١٨١، ٢٣٤، ٣٧٠، ٤٩١.

٥. انظر: المؤدب: دقائق التصريف، ص ٥٦، ١٩٤، ٣٨٢، ٤٦٢، ٤٦٦، ٤٦٩، ٤٨٤، ٤٨٨، ٤٩٠، ٤٩١.

٦. انظر: الفراء: معاني القرآن، ج ١، ص ٧، ٥٥، ٢٠٠ / ج ٢، ص ٨٩، ج ٣، ص ١٠؛ الأنباري: الزاهر في معاني كلمات الناس، ج ١، ص ٢٤٨، ٣٧٥، ٣٨٤.

٧. انظر: المؤدب: دقائق التصريف، ص ٧٩، ٨٢، ١٠٨، ١٢٤، ١٦٢، ٢٠٠، ٢٠٣، ٢١٩، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٧٠، ٢٨٠، ٣١٧، ٣٢٥، ٣٣٦، ٣٧٦، ٤٢٨، ٤٥٢، ٤٧٩، ٤٨١.

بنظيرتها الكوفية، ومن هذه المصطلحات البصرية التي وردت لديه: (حروف العطف)<sup>(١)</sup>، و(الممنوع من الصرف)<sup>(٢)</sup>، و(الجر)<sup>(٣)</sup>، و(التعدي)<sup>(٤)</sup>، و(حروف المعاني)<sup>(٥)</sup>. وبناء على ما سبق يمكننا القول بأن تمسك المؤدب بهذه المصطلحات الكوفية وكثرة تداولها في (دقائقه) - في عصر ندر فيه استعمالها لدى باقي النحاة - يدل دلالة لا شك فيها على صدق انتسابه العلمي لمدرسة الكوفة، وكونه الوريث الشرعي لها، وحامل لوائها بعد أبي بكر الأنباري.

### ٢،٣ المصطلحات الفريدة في (دقائق التصريف):

يشغل (دقائق التصريف) مكاناً متميزاً وانعطفة حادة في إطار التأريخ للمصطلح النحوي في تراث العربية؛ لما حواه من رصيد اصطلاحي متنوع وفريد بطريقة لم يسبق لها مثيل في درس النحوي، ولم يأت بعدها ما يُشاكلها أو يُدانيها في جرائها وابتكارها، وحتى أولئك الذين ثاروا على النحاة وهاجموهم - كابن مضاء القرطبي - وجدناهم لا يستغنون في خطابهم الثائر عن المصطلحات النحوية المتعارف عليها لدى النحاة القدماء، وكل ما فعلوه في ثورتهم لم يتعد إسقاط بعض تلك المصطلحات وحذفها دون أي إضافة أو ابتكار في الجهاز الاصطلاحي للنحو العربي.

وقد اتضح مما سبق أن المؤدب قد اعتمد كثيراً في (دقائقه) على المصطلح الكوفي، وقليلاً على المصطلح البصري، مما يجعلنا نذهب إلى أنه لم يُرد في كتابه أن يهدم المصطلح النحوي القديم من أساسه، فقد أبقى على كثير من مفرداته التي لا زالت تحتفظ بقوتها وحيويتها من وجهة نظره، وأما تلك الإضافة الجديدة التي أتى بها في (دقائقه) فيمكن حصرها في المصطلحات الآتية:

١. انظر: المؤدب: دقائق التصريف، ص ٤٧١، ٤٧٦، ٤٣٧.
٢. انظر: المؤدب: دقائق التصريف، ص ٣١٧.
٣. انظر: المؤدب: دقائق التصريف، ص ٥٨، ٣٠٧.
٤. انظر: المؤدب: دقائق التصريف، ص ١٦٦، ١٧٨، ٢٠٨، ٢٥٢.
٥. انظر: المؤدب: دقائق التصريف، ص ٣٨١.

## ١. الفعل العائر:

يرى المؤدب أن (الفعل الماضي) سُمِّيَ ماضياً؛ لأنه مفروغ منه، ولوقوعه في الزمان الماضي<sup>(١)</sup>، وينص في (دقائقه) على أن له تسميات أخرى من بينها (الفعل العائر)، ويرى أنه "سمي عائراً؛ لأنه عار، أي ذهب، ومنه قيل لحمار الوحش: عَيْر، لركوب رأسه ذاهباً في الفلاة يمناً ويسرة، وقيل للفرس إذا كان على هذا المثال: عياراً...، ويقال: إن له من المال عائرة عينين، أي مال يُعير فيه البصر هاهنا وهاهنا من كثرته"<sup>(٢)</sup>.

فهذه التسمية الجديدة للفعل الماضي – كما يظهر – تتطرق من معيار الحدث وذهابه، وقد ورد هذا المصطلح لدى المؤدب في مواضع قليلة<sup>(٣)</sup>، نذكر منها قوله: "اعلم أن الفعل السالم الصحيح يدور على ستة أوجه خلا الشاذ النادر منه، والباطن المضمر، الوجه الأول منه: فَعَلَ يَفْعَلُ، بفتح العين من الماضي والمستقبل...، والوجه الثاني: فَعَلَ يَفْعَلُ، بفتح العين من العائر، وكسرها من الغابر..."<sup>(٤)</sup>.

## ٢. الفعل المُعَرِّي:

وهذا مصطلح آخر يُطلقه المؤدب على (الفعل الماضي)، وهو نادر الاستعمال لديه، ويرى أنه "سُمِّيَ مُعَرِّي؛ لأنه عُرِّي من الحروف العوامل والزوائد والحوادث والكواسي"<sup>(٥)</sup>، وبناء على ذلك يتضح لنا أن المعيار الذي انطلق منه في اتخاذ هذه التسمية هو مقارنة الفعل الماضي بالفعل المستقبل، من حيث كون الأخير تتصل به الحروف العاملة، والحروف الزائدة من سوابق ولواحق، وأما الماضي فقد عُرِّي منها.

١. المؤدب: دقائق التصريف، ص ٤٤.

٢. المؤدب: دقائق التصريف، ص ٤٤.

٣. انظر: المؤدب: دقائق التصريف، ص ٤٦، ٩٧، ١٨٩، ٤٠٧.

٤. المؤدب: دقائق التصريف، ص ١٥٨.

٥. المؤدب: دقائق التصريف، ص ٤٥.

## ٣. الفعل الواجب:

وهو من بين المصطلحات التي تُطلق على (الفعل الماضي) أيضاً لدى المؤدب، ويرى أنه سُمِّيَ واجباً؛ "لأنه وجب"، أي سقط، وفرغ منه. مأخوذ من قولهم: وجب علينا الحائط، إذا سقط، ووجبت الشمس إذا غابت، وقد يجوز أن يكون مأخوذاً من قولهم: وجب البيع، إذا تم وانعقد<sup>(١)</sup>، فوجوب الحدث وانعقاده جعل معياراً لهذه التسمية، وهذا المصطلح نادر الاستعمال لديه، فقد ورد في قوله: "وتقول في الفعل الماضي منه - أي الاهتزاز - اهتَزَّ، بألف منكسرة فرقاً بينه وبين الاستفهام، وتقول في المستقبل منه: يَهْتَزُّ، بانفتاح الياء؛ لأن أول الواجب لما كان مكسوراً لليلة التي ذكرناها، وكان الابتداء بياء مكسورة مستقلاً، فتحت الياء"<sup>(٢)</sup>.

## ٤. الفعل الغاير:

يُطلقه المؤدب على ما يُعرف لدى نحاة البصرة بـ(الفعل المضارع)، وهو من أكثر مصطلحاته دوراناً في (دقائقه)<sup>(٣)</sup>، ومثال ذلك قوله: "وإذا كان على: (فَعَلِ يَفْعَلِ)، بكسر العين من الماضي، وفتحها من الغاير، كان أكثر مصادر اللازم منه على (الفعل)، نحو: الطَمَعُ، والفَرَحُ، والمرَحُ، فيما لا يُحصى"<sup>(٤)</sup>. وكثرة ورود هذا المصطلح الجديد لديه لم تُغن عن استعمال المصطلح البصري الذي يقابله، وهو (الفعل المضارع)، فقد استعمله في كتابه، لكن بصورة قليلة جداً، لم تؤد إلى إضعاف قوة المصطلح الجديد المستحدث<sup>(٥)</sup>.

١. المؤدب: دقائق التصريف، ص ٤٤.

٢. المؤدب: دقائق التصريف، ص ٢١٣.

٣. انظر: المؤدب: دقائق التصريف، ص ٤٦، ٦٤، ٦٧، ٩٧، ١٠٩، ١١١، ١٣٠، ١٥٧، ١٥٩،

١٦٠، ١٦٢، ١٧٤، ٢٠٠، ٢١٤، ٢١٨، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٥، ٢٤٢، ٢٤٩، ٢٥٢، ٢٨٦، ٢٨٩،

٣٢٣، ٣٤٢، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٤٠٧، ٤١٠.

٤. المؤدب: دقائق التصريف، ص ٦٧.

٥. المؤدب: دقائق التصريف، ص ٦٣، ١٩٥.

ولعل الذي دعا المؤدب إلى استعمال مصطلح (الفعل الغابر) بدلاً من الفعل المضارع هو غياب المعيار الموحد في تسمية نحاة البصرة للأفعال الثلاثة في اللغة العربية، فالمعيار المعتمد لديهم في تسمية (الماضي) هو معيار زمني، وفي المضارع هو شبهه بالاسم، وفي (الأمر) هو دلالاته على الطلب، فأراد المؤدب بهذا المصطلح الجديد الذي يعتمد على المعيار الزمني أن يوحد بينه وبين (الماضي) في المنطلق المعياري للتسمية.

ولم يستعمل المؤدب مصطلحاً جديداً لـ(فعل الأمر) يتحقق من خلاله التوحيد المعياري في تسمية الأفعال الثلاثة، بل رأيناه على حاله في مواضع كثيرة من (دقائقه)<sup>(١)</sup>، إلا في موضع واحد سمّاه فيه (غابراً)، ولم تكن هذه التسمية مصطلحاً له، بل وصفاً يقترن بعبارة المصطلح عليها لدى نحاة البصرة، وذلك في قوله: "وإنما بني الأمر على الغابر؛ لأنهما جميعاً غابران، والشيء يُقاس بما يُشاكله ويضاهيه، لا بما يُضاده وينافيه"<sup>(٢)</sup>، ويبدو أن السبب في إسقاطه مصطلح (فعل الأمر) من حسابه يرجع إلى نزعة الكوفية التي ترى أن فعل الأمر مبني على الفعل الغابر ومقتطع منه - وفقاً لمقولته السابقة - وأن الأفعال لديهم، أي نحاة الكوفة هي: ماض، ومستقبل، ودائم.

ويرى الباحث أن استعمال المؤدب لهذا المصطلح الجديد المبتكر قد تكون له وجاهته من حيث توحيد المعيار في منطلق تسمية الأفعال، لكن سرعان ما نقل قيمة هذه الوجاهة عندما ندقق في المعنى اللغوي لكلمة (غابر) في معاجم العربية، فقد ذكر ابن منظور في (لسان العرب) أن: "غَبَرَ الشيءُ يَغْبُرُ غُبوراً، مكث وذهب، وغَبَرَ الشيءُ يَغْبُرُ، أي: بقي، والغابِرُ الباقي، والغابِرُ الماضي وهو من الأضداد"<sup>(٣)</sup>. فهذا المصطلح الذي يستعمله المؤدب إذن ليس دقيقاً، فهو يجمع بين المعنى وضده؛ لهذا يجوز أن نطلقه على (الفعل الماضي)؛ لأنه يقع ضمن حقله الدلالي، ومنعاً للفوضى

١. انظر: المؤدب: دقائق التصريف، ص ١٠٩، ١١٤، ١١٦، ٢٤٢.

٢. المؤدب: دقائق التصريف، ص ١١١.

٣. ابن منظور، محمد بن مكرم (ت: ٧١١هـ): لسان العرب، دار صادر، بيروت، مادة (غبر)، ج ٥،

ص ٣.

والإلباس في وضع المصطلحات يجب أن نبتعد عن الاشتراك والتضاد الذي يؤدي إلى وقوع اضطراب بين المفاهيم والتصورات.

وهناك أمر آخر يُضعف من قوة استعمال هذا المصطلح لدى المؤدب، ذلك هو استعماله لمصطلحات متعددة تدل على المفهوم نفسه لمصطلح (الفعل الغابر)، ومثال ذلك مصطلح (الفعل المستقبل)، وهو من عبارات الكوفيين، فقد استعمله المؤدب كثيراً في (دقائقه) كما هو الشأن في باقي المصطلحات الكوفية<sup>(١)</sup>، وكان بإمكانه أن يكتفي به، ويُعفي نفسه مشقة وضع مصطلح جديد، فهو مألوف لدى أصحابه من نحاة الكوفة، ويؤدي الغاية نفسها التي ترمي إلى توحيد معيار تسميات الأفعال، ولم يقتصر المؤدب على استعمال هذا المصطلح فقط بجانب مصطلح (الفعل الغابر)، بل هنالك مصطلحات جديدة أخرى يطلقها على المفهوم نفسه، سنقف عليها وشيكاً.

#### ٥. الفعل المستأنف:

وهذا مصطلح جديد آخر يستعمله المؤدب في (دقائقه) ليقابل (الفعل المضارع) لدى البصريين، و(الفعل المستقبل) لدى الكوفيين، ويظهر جلياً أن المؤدب في هذا المصطلح يجاري الكوفيين في أصل التسمية، كما هو الشأن في مصطلح (الفعل الغابر)، فالمعيار الذي بُني عليه هذان المصطلحان هو معيار زمني، فكلاهما يشترك مع (الفعل المستقبل) في المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي، فقد جاء في لسان العرب: "استأنف الشيء وأنتفه أخذ أوله وابتدأه وقيل استقبله...، وأتيت فلاناً أنفاً كما نقول: من ذي قبْل، ويقال: أتيتك من ذي أنف، كما نقول: من ذي قبْل، أي فيما يُستقبل"<sup>(٢)</sup>. واستعمال المؤدب لمصطلح (الفعل المستأنف) قليل إذا ما قورن باستعماله لمصطلحي (الفعل المستقبل) و(الفعل الغابر)<sup>(٣)</sup>، ومن ذلك قوله: "والأمر منه - أي فعل - بغير ألف لتحرك الحرف الثاني في المُستأنف، وتحرك فيه لمجيء التشديد بعده"<sup>(٤)</sup>.

١. انظر: المؤدب: دقائق التصريف، ص ٣٣، ٤٤، ٤٦، ٥٧، ٨١، ١٥٩، ٢١١، ٢١٤، ٢٢٥، ٢٥٩، ٢٨٠،

٣٧٣، ٣٧٤، ٤٦٧، ٤٧٤.

٢. انظر: ابن منظور: لسان العرب، مادة (أنف)، ج ٩، ص ١٢.

٣. انظر: المؤدب: دقائق التصريف، ص ١٦٧، ١٩٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٣٠٦.

٤. المؤدب: دقائق التصريف، ص ١٦٥.

## ٦. الفعل المُتَوَي:

يُطلقه المؤدب على الفعل الذي يُسمَّى لدى النحاة بـ(اللفيف المفروق)، ويرى أنه "سُمِّي ملتويًا لالتواء الحرفين المعتلين بحرف صحيح"<sup>(١)</sup>، وقد أُفرد له باباً خاصاً سمَّاه: (حكم في جميع أصول الملتوي وفروعه)، يرى فيه أنه "يدور على ثلاثة أوجه، الوجه الأول: وشَى يَشِي وشاية، فهو واش... والثاني: وجَى يَوْجَى وجَى، فهو وج... والثالث: ولي يلي ولاية، فهو وال، وذلك مَوْلِي"<sup>(٢)</sup>، ويقول في موضع آخر: "وما كان من الباب الذي يُسمَّى ملتويًا كان الاسم والمصدر منه بالفتح، نحو: المَوْقَى والمَوْعَى، وما أشبههما"<sup>(٣)</sup>.

وأما ما يُسمَّى لدى النحاة بـ(اللفيف المقرون)، فإن المؤدب يُسميه (لفيفاً) فقط، وقد أُفرد له باباً سمَّاه: (حكم في أصول اللفيف وفروعه)، يذكر فيه سبب تسميته، فيقول: "سُمِّي لفيفاً؛ لأنه التف في حرفان معتلان بحرف تقدمهما صحيح، وقال الخليل بن أحمد البصري: سُمِّي لفيفاً لكثرة حروف العلل فيه. شُبّه بطعام لفيف، وهو الذي يجمع فيه بين الحنطة والذرة والشعير"<sup>(٤)</sup>، وعلّة هذه التسمية التي يوردها تحيز لنا أيضاً أن نسمي (الملتوي) لفيفاً؛ لهذا فليس هنالك من سبب مقنع يوجب عليه التخلي عن اصطلاح النحاة السابقين ما دام المنطلق في التسمية والاصطلاح واحداً.

## ٧. الفعل المُوَائِي:

جاء هذا المصطلح في (دقائق التصريف) ليبدل على الأفعال المأخوذة من مادة (وأي) ونقاليبيها، وقد عقد له المؤدب فصلاً سمَّاه: (حكم في المُوَائِي وفروعه المشتقة منه قياساً)، يقول فيه: "وهو على وجه واحد، وهو: وأى، يئى، وأياً، فهو واء، إذا وعد...، وسُمِّي مواءٍ من لفظه، كما سُمِّيت القطة من لفظها؛ لأنها تطير، فتصيح: قوا

١. المؤدب: دقائق التصريف، ص ٣٣٥.

٢. المؤدب: دقائق التصريف، ص ٣٣٥.

٣. المؤدب: دقائق التصريف، ص ١٣٤.

٤. المؤدب: دقائق التصريف، ص ٣٢٥.

قطاً"<sup>(١)</sup>. ويضع فصلاً آخر في كتابه بعنوان: (حكم آخر في الموائى وفروعه المشتقة منه)، يقول فيه: "وهو على وجه واحد، وهو: أوى، يأوي، أويًا في الانضمام، وأية ومأوية...، والأمر منه: إيو إليه يا رجل، بصيرورة الهمزة التي هي فاء الفعل ياء لسكونها وكسرة ما قبلها، وبسقوط الياء من آخره علامة للجزم"<sup>(٢)</sup>.

ولعل الذي حدا بالمؤدب أن يخص هذه الوجوه المصوغة من مادة (وأي) بمصطلح خاص، هو طبيعة حروفها الثلاثة التي يعترتها الحذف والتغيير على نحو واضح في بنية الكلمة العربية، مما جعل اجتماعهن في كلمة واحدة حافزاً لإطلاق مصطلح مستقل على تلك الكلمة.

#### ٨. الفعل النص:

وهو من المصطلحات التي تُطلق في (دقائق التصريف) على الفعل الماضي والفعل المستقبل اللذين يتوافق لفظ كل واحد منهما مع زمنه الخاص به، فالمقارنة بين صيغة الفعل وزمنه هي المعيار في هذه التسمية. وبناء على ذلك فإن (النص) كونه نوعاً من أنواع الفعل الماضي هو "ما وافق لفظه لفظ الماضي، ومعناه معناه، مثل قوله<sup>(٣)</sup>: (ضربَ الله مثلاً عبداً مملوكاً)"<sup>(٤)</sup>؛ إذ نرى الاتفاق حاصلًا هنا في هذه الآية بين صيغة الفعل الماضي، وبين الزمن الذي حدث فيه الضرب.

وأما (النص) كونه نوعاً من أنواع الفعل المستقبل، فهو "ما وافق لفظه لفظ المستقبل ومعناه معناه، نحو قولك: يضرب زيدٌ غداً عمراً"<sup>(٥)</sup>؛ إذ نرى الاتفاق حاصلًا بين صيغة الفعل المستقبل وبين الزمن الذي حدث فيه الضرب، ومصطلح (النص) من المصطلحات النادرة الاستعمال لدى المؤدب في (دقائقه).

١. المؤدب: دقائق التصريف، ص ٣٤٢.

٢. المؤدب: دقائق التصريف، ص ٣٤٤.

٣. سورة النحل، آية: ٧٥.

٤. المؤدب: دقائق التصريف، ص ٣٦.

٥. المؤدب: دقائق التصريف، ص ٤٦.

## ٩ . الفعل المُمْتَلَّ:

وهذا أيضاً من مصطلحات (دقائق التصريف) الفريدة، التي اتخذت من مقارنة صيغة الفعل بزمنه معياراً لها، فـ(الممتل) كونه نوعاً من أنواع الفعل الماضي هو "ما كان لفظه لفظ الماضي، ومعناه لمستقبل الزمان ومستأنفه، مثل قوله جل وعزَّ: (أتى أمر الله فلا تستعجلوه)<sup>(١)</sup>، أي: يأتي، يعني: القيامة، أي: هي قريب، فلا تستعجلوه، ومثل قوله: (والله الذي أرسل الرياح، فتثير سحاباً، فسقناه)<sup>(٢)</sup>، أي: فنسوقه...؛ لأن المعنى مفهوم أن الذي يقع في علم الله كونه لا بد من وقوعه، ولا يجوز لقائل أن يقول: قام عبدُ الله، وهو يريد: يقوم عبد الله؛ لأن المعنى حينئذ لا يفهمه، ولا يدل (قام) إلا على الماضي، ومثل قولهم: غفرَ الله لك، معناه: يغفرُ الله لك، فصلح الماضي في موضع المستقبل حين أمن اللبس...؛ لأن الدعاء إنما وقع بالمستقبل لا بالماضي..."<sup>(٣)</sup>.  
وأما (الممتل) كونه نوعاً من أنواع الفعل المستقبل، فهو "ما كان لفظه لفظ المستقبل، ومعناه ماضي الزمان وعائره، وذلك نحو قولك: سرت أمس حتى أدخلها، أي: حتى دخلتها؛ لأن في قولك (سرت) دليلاً على ذلك..."<sup>(٤)</sup>.

## ١٠ . الفعل الراهن:

بهذا المصطلح يكتمل مثلث تسمية المصطلحات التي جعلت من مقارنة صيغة الفعل بزمنه معياراً لها في (دقائق التصريف)، إلا أن الأمر في مصطلح (الراهن) يختلف نوعاً ما عن مصطلحي: (النص) و(الممتل)؛ إذ جعل المؤدب من هذين الأخيرين نوعين مستقلين لكل من الفعل الماضي والمستقبل، أما (الراهن) فإنه لم يخص به إلا الفعل الماضي، ولم يجعله من أنواع المستقبل، فقد ذهب في (دقائقه) إلى أن الماضي ثلاثة أنواع: (نص)، و(ممتل)، و(راهن)<sup>(٥)</sup>، أما المستقبل فقد قسمه على

١ . سورة النحل، آية: ١ .

٢ . سورة فاطر، آية: ٩ .

٣ . المؤدب: دقائق التصريف، ص ٣٦ .

٤ . المؤدب: دقائق التصريف، ص ٤٦ .

٥ . انظر: المؤدب: دقائق التصريف، ص ٣٦ .

نوعين فقط هما: (نص) و(ممثل)<sup>(١)</sup>. وبناء على ذلك، فإن (الرهن) كونه نوعاً من أنواع الفعل الماضي، هو لدى المؤدب "المقيم على حالة واحدة، مثل قول الله جل وعز: (وكان الله على كل شيء قديراً)<sup>(٢)</sup>، ألا ترى أنه كان قديراً واليوم أيضاً هو قدير، وبعد اليوم قدير"<sup>(٣)</sup>.

وعلى الرغم من أن المؤدب قد أشار إلى أن الفعل المستقبل يقسم على نوعين هما: (نص) و(ممثل) فقط، نجد في موضع آخر من كتابه ينقض هذه القسمة، ويجعل من مصطلح (الفعل الراهن) مصطلحاً ثالثاً يمكن أن يضاف إلى سابقه، وذلك في قوله: "تقول إذا جعلت الفعل الماضي من الضرب بين الفاعل والمفعول: الرجل يضرب الرجل...، وإذا جعلت الفعل المستقبل بين فاعل ومفعول: الرجل يضرب الرجل...، وإذا جعلت الفعل الراهن بين فاعلين ومفعولين، قلت: الرجال يضربون الرجال...، وإذا جعلت الجحود الذي على معنى الفعل الراهن بين فاعلين ومفعولات، قلت: الرجال ليسا يضربان النسوة"<sup>(٤)</sup>.

ومن الجدير بالذكر أن المؤدب في هذا الموضع قد جعل من (الفعل الراهن) طرفاً منفرداً يقابل كلاً من الفعل الماضي والفعل المستقبل، وكأنه خرج بهذا المصطلح من كونه نوعاً ينضوي تحت الفعل الماضي، إلى كونه مصطلحاً آخر يقف أمام الفعل الماضي والمستقبل بنفرد واستقلال، لكن ما دلالة هذا المصطلح لديه؟ هل يقصد به أن الفعل مقيم على حالة واحدة في جميع الأزمنة؛ إذ إن حدث الضرب بين الرجال قائم في قديم الزمان وقابل الأيام؟ هذا ما لا نستطيع أن نجزم به في ضوء هذه الفوضى الاصطلاحية التي وقع فيها المؤدب.

١. انظر: المؤدب: دقائق التصريف، ص ٤٦.

٢. سورة الأحزاب، آية: ٢٧.

٣. المؤدب: دقائق التصريف، ص ٣٨.

٤. المؤدب: دقائق التصريف، ص ٣٧٣.

## ١١. الفعل المفكوك:

يُطلق المؤدب هذا المصطلح على كل فعل احتوى على حرفين متجانسين فصل بينهما حرف آخر يخالفهما، سواء أكان الفعل صحيحاً أم معتلأ، ثلاثياً أم غير ذلك، وقد عقد له في (دقائقه) فصلاً بعنوان: (حكم في المفكوك)، يقول فيه: "وسمي مفكوكاً؛ لأنه فكّ بين الحرفين المتجانسين بحرف يخالفهما، وهو يدور على وجوه مختلفة، منه ما هو صحيح، ومنه ما هو معتل، فالصحيح مثل: جَرَجَ يَجْرَجُ، وَقَلَقَ يَقْلُقُ، وسلس بوله يسلس...، والمعتل مثل: قَوَّقَى يُقَوِّقِي، وضوضى يُضَوِّضِي، وزوزى يُزَوِّزِي"<sup>(١)</sup>. ويقول في موضع آخر: "والصحيح على ثلاثة أجناس: صحيح سالم ظاهر، وصحيح مضاعف، وصحيح مفكوك"<sup>(٢)</sup>.

١٢، ١٣، ١٤، ١٥. مصطلحات خاصة بالفعل الرباعي: (مُخْتَلَفِ الحروف، ومُؤَدِّ، ومُحَدَّث، ومُؤَلَّف):

تمثّل هذه المصطلحات لدى المؤدب أنواعاً متعددة للفعل الرباعي، فقد وضع فصلاً في (دقائقه) بعنوان: (حكم في الرباعي)، يقول فيه: "وهو على أربعة أوجه: الوجه الأول منه: رباعي مختلف الحروف نحو: قَرَطَسَ، ودَحْرَجَ، والوجه الثاني: رباعي مؤد مبنى من الثلاثي، نحو: رَهَشَشَ، وضَرَبَبَ...، وسمي مؤدأ؛ لأنه في الأصل: ضرب، فاستخرجت باء من باء، فصار رباعياً: ضَرَبَبَ، والوجه الثالث: رباعي مضاعف مبنى من حروف التضعيف، مثل: قَعَقَعَ وصلصل، وسمي مضاعفاً؛ لأنه في الأصل: قَعَّ وصلّ بحرفين زدت على كل واحد منهما حتى صار رباعياً مضاعفاً، والوجه الرابع: رباعي مُحَدَّث مبنى من الثلاثي نحو: أحسن، وسمي محدثاً؛ لأنه في الأصل (حَسَنَ)، فأحدثت عليه ألف لتغيير معناه"<sup>(٣)</sup>. وأما (الرباعي المؤلف) فهو كما يقول المؤدب: "نحو قولك: صه، ثم تُضاعفه، فتقول: صَهْصَه، تؤلف من كل

١. المؤدب: دقائق التصريف، ص ٣٤٦.

٢. المؤدب: دقائق التصريف، ص ١٦٠.

٣. المؤدب: دقائق التصريف، ص ١٨٧.

حرف حرفاً حتى يتمكن الكلام من التصريف، فإذا أردت أن تصرفه قلت: صَهَّصَه يُصَهِّصُه صَهَّصَةً<sup>(١)</sup>.

وبناء على ما سبق نجد أن هذه المصطلحات الخاصة بالفعل الرباعي غير معهودة في الدرس النحوي سوى مصطلح (الرباعي المضعف)، وهنا يظهر بشكل واضح ولع المؤدب بتفريع المصطلح الواحد إلى مصطلحات متعددة تتجاوز في عددها ما تعارف عليه النحاة السابقون من أقسام وأنواع للفعل الرباعي.

#### ١٦. الفعل المنقوص:

درج النحاة السابقون على تسمية الفعل المعتل اللام بـ(الفعل الناقص) والفعل المعتل العين بـ(الفعل الأجوف)، وقد أخذ المؤدب مصطلح (الناقص) ونقله من صيغة (اسم الفاعل) إلى صيغة (اسم المفعول) ليطلقه على (الفعل الأجوف)، فالجدة هنا في هذا المصطلح أتت من تفرغته من مفهومه القديم المتعارف عليه ليبدل على مفهوم آخر، وقد كثر هذا الاستعمال الجديد لهذا المصطلح القديم في (دقائق التصريف)<sup>(٢)</sup>، وقد أفرد له المؤدب فصلاً بعنوان: (حكم في جميع أصول المنقوص وفروعه)، يقول فيه: "وسمِّي منقوصاً لنقصان الواو منه في الأمر نحو: قُلْ، وفي الخبر عن نفسك والمخاطبة نحو: قُلْتُ وَقُلْتَ، وهو يدور على ثلاثة أوجه: الوجه الأول منه: (فَعَلِ يَفْعَلُ) نحو: خاف يخاف...، والوجه الثاني: (فَعَلِ يَفْعَلُ) نحو: باع يبيع...، والوجه الثالث: (فَعَلِ يَفْعَلُ) نحو: قال يقول..."<sup>(٣)</sup>.

#### ١٧، ١٨، ١٩. الفعل الظاهر والفعل المضمر والباطن:

يُطلق المؤدب مصطلحي (الفعل المضمر) و(الفعل الباطن) على ما عُرف لدى جمهرة النحاة بـ(الفعل المبني للمجهول) أو (الفعل الذي لم يُسمَّ فاعله)، أما (الفعل المبني للمعلوم) فإنه يُطلق عليه مصطلح: (الفعل الظاهر)<sup>(٤)</sup>، ومن ذلك حديثه عن الفعل

١. المؤدب: دقائق التصريف، ص ٣٨٤.

٢. المؤدب: دقائق التصريف، ص ١٠٨، ١٧٤، ٢٢٠، ٢٥٣، ٢٧٧، ٣٩٧.

٣. المؤدب: دقائق التصريف، ص ٢٥٢.

٤. المؤدب: دقائق التصريف، ص ٢٠٨، ٢١٠، ٢١٣، ٢٥٧.

الماضي: "فإذا أخبرت عنه بالفعل المضمر قلت: فُعل، برفع الفاء فرقاً بين المضمر والظاهر، وخضت العين فرقاً بينه وبين الأسماء المبنية على زنة فُعل...، ونصبت اللام من الفعلين جميعاً لتعريفهما من الحروف العوامل والزوائد والحوادث والكواسي"<sup>(١)</sup>. ويقول في موضع آخر: "فإذا أخبرت عن الباطن من هذا الباب قلت: (قبيل) بتحويل حركة العين إلى الفاء قبلها، و(بيع وخيف)، وهذه هي اللغة الفصيحة"<sup>(٢)</sup>.

وقد يجمع المؤدب بين مصطلحي (المضمر) و(الباطن) مركباً منهما مصطلحاً واحداً يدل على المفهوم نفسه، ومثال ذلك قوله: "اعلم أن الفعل السالم الصحيح يدور على ستة أوجه خلا الشاذ النادر منه والباطن المضمر...، والباطن المضمر: فُعل فهو مفعول، نحو: رُعب فهو مرعوب"<sup>(٣)</sup>.

والمؤدب بهذا الاستعمال يُخالف معظم النحاة الذين وظفوا مصطلحي (الفعل المضمر) و(الفعل الظاهر) ليدلوا على حذف الأفعال وإظهارها في بعض أبواب العربية كباب الاشتغال وباب التضمنين، وهذه المخالفة لم تمنعه من استعمال مصطلح (الفعل المضمر) على نحو ما هو شائع لدى باقي النحاة ليدل على الفعل المحذوف<sup>(٤)</sup>. ويجب التنويه إلى أن المؤدب هنا — على عادته — لا يكتفي بهذه المصطلحات الجديدة في كتابه مستغنياً بها عن غيرها، بل يراوح بينها وبين المصطلحات الأخرى المألوفة لدى النحاة السابقين؛ لهذا نراه يستعمل أيضاً مصطلح (الفعل الذي لم يُسمَّ فاعله) في مواضع متعددة من (دقائقه)<sup>(٥)</sup>.

## ٢٠ . الفعل المقيم:

لقد اعتاد المؤدب في (دقائقه) أن يُطلق على (اسم المفعول) مصطلح (المفعول)<sup>(٦)</sup>، لكنه خالف هذا الاستعمال الشائع لديه مرة واحدة، فأطلق على اسم المفعول مصطلح

١ . المؤدب: دقائق التصريف، ص ٣٤.

٢ . المؤدب: دقائق التصريف، ص ٢٥٧.

٣ . المؤدب: دقائق التصريف، ص ١٥٢.

٤ . المؤدب: دقائق التصريف، ص ١٢٢.

٥ . المؤدب: دقائق التصريف، ص ٢٠٩، ٢٢٢، ٢٧٦، ٣١١، ٤٤١.

٦ . انظر: المؤدب: دقائق التصريف، ص ٢٨٠، ٣٧٨، ٤٠٠.

(الفعل المقيم)، وهو بهذا الاستعمال الجديد يقترن من مصطلح الكوفيين: (الفعل الدائم)، الذي يطلق على (اسم الفاعل)، فكلا المصطلحين: (المقيم) و(الدائم) ينطلق من معيار واحد هو المعيار الزمني الذي يشمل الماضي والحاضر والمستقبل. وقد ورد لديه هذا الاستعمال في قوله: "والفعل المقيم من هذا الباب - أي الفعل الناقص بحسب عبارته - يتممه العرب مرة وينقصه أخرى، فيقولون: مسك مَدَوْف ومَدَوْوَف، وثوب مصون ومصوون، ونقصا كراهية التقاء الساكنين فيه"<sup>(١)</sup>.

## ٢١. النصبية:

يُكثر المؤدب من إطلاق هذا المصطلح على ما عُرف لدى جمهرة النحاة بـ(الفتحة)، تلك الحركة الإعرابية المعروفة<sup>(٢)</sup>، ولعل هذا الاستعمال الجديد يرجع إلى تأثره بنحاة الكوفة الذين يخلطون بين ألقاب الإعراب وألقاب البناء، فهذا التأثير جعله يكثر من توظيف مصطلح (النصب) في الكلمات المعربة والمبنية، مما حدا به إلى أن يستعمل مصطلح (النصبية) بدلاً من (الفتحة)، ومن ذلك لديه قوله في علة نصب اللام - على حد تعبيره - من الفعل الماضي: "وإن شئت قلت: لأنه معنى وانقضى، فحكمه ضعف، فألزمه أضعف الحركات، وأضعفها النصبية؛ لأنه لا علاج لها في الشفتين، والدليل أيضاً على أنها أضعف الحركات أن العرب لم تحذفها عن شيء من كلامها لضعفها، وحذفت الضمة والكسرة وقت حاجتهم إليه لقوتها"<sup>(٣)</sup>. وكان الأجر به والحالة هذه أن يعمم معيار التسمية على باقي الحركات، فيُطلق على الضمة مصطلح (الرفعة)، وعلى الكسرة مصطلح (الخفضة).

## ٢٢. الإباء المرفوع والإباء المنصوب:

مصطلح (الإباء) هو أحد مصطلحات(الجدد) التي يستعملها المؤدب في (دقائقه)، فإذا كان النفي بـ(لا) المهملة الداخلة على الجملة الفعلية فإنه يسميه (الإباء المرفوع)،

١. انظر: المؤدب: دقائق التصريف، ص ٢٧٠.

٢. انظر: المؤدب: دقائق التصريف، ص ٣٤، ٣٦، ١٧١، ١٩١، ٢٢٤، ٢٤٠، ٢٥٣، ٢٨٧، ٢٩٠، ٣٥٢، ٤٤١.

٣. المؤدب: دقائق التصريف، ص ٣٥.

وإذا كان النفي بـ (ليس) فإنه يسميه (الإباء المنصوب)، ولعل الفارق في هذه التسمية يعود إلى الأثر الإعرابي الذي تحدثه (ليس) في الجملة التي تدخل عليها، ومثال هذا الاستعمال قوله: "وإذا جعلت الإباء المرفوع بين فاعلتين ومفعولين قلت: المرأتان لا تضربان الرجال، وإذا جعلت الإباء المنصوب بين فاعلات ومفعولين قلت: النسوة لسن ينصرن الرجال"<sup>(١)</sup>.

### ٢٣. الألف التالية:

يطلق المؤدب هذا المصطلح على الألف المنقلبة عن واو أو وياء في الأفعال المعتلة الآخر، ومثال ذلك قوله: "وتصير الواو والياء ألفاً في مثل (دعا) و(بكى)، وما أشبههما لتحركهما وفتحة ما قبلهما، وتسمى ألفهما تالية، وإذا أخبرت عن الرجلين منهما قلت: دعوا، وبكيا، على الأصل؛ لأنه كان ينبغي أن يكون: (دعاً) و(بكاً) بألفين: الأولى منهما تالية، والثانية علامة الاتنين، فردت التالية إلى أصلها كراهية النقاء الساكنين، فقالوا: دعوا وبكيا"<sup>(٢)</sup>. ولست أعلم أن أحداً من النحاة أطلق على هذه الألف مصطلحاً خاصاً بها على نحو ما فعل المؤدب في (دقائقه)، فحري بهذا الاستعمال والحالة هذه أن يشيع لدى الدارسين والباحثين في علوم العربية.

### ٢٤، ٢٥. ألف الاستئذان وألف العبارة:

يُطلق المؤدب مصطلح (ألف الاستئذان) على همزة الاستفهام، إذا فهم منها استئذان المتكلم للسامع في أمر ما، بينما يطلق (ألف العبارة) على همزة المضارعة، وهو بهذه التسمية يبتعد عن المصطلح البصري — المضارعة — الذي أضيفت إليه هذه الهمزة<sup>(٣)</sup>، ومثال ذلك قوله: "وإذا استأذنت قلت: أفعل؟ بألفين: ألف استئذان وألف عبارة"<sup>(٤)</sup>.

١. المؤدب: دقائق التصريف، ص ٣٧٣.

٢. المؤدب: دقائق التصريف، ص ٢٨٧.

٣. المؤدب: دقائق التصريف، ص ١١٢.

٤. المؤدب: دقائق التصريف، ص ٤٩.

## ٢٦. حروف الإدراج:

يستعمل المؤدب هذا المصطلح جنباً إلى جنب مع المصطلح الكوفي: (النسق)، ليدل على مفهوم واحد، ومثال ذلك قوله: "وجُعلت الواو في الإدراج والقسم، مثل: زيد وعمرو، وفي القسم: والله لا أفعل ذلك، وجُعلت الفاء في الإدراج أيضاً مثل قولك: وردت الكوفة فالبصرة"<sup>(١)</sup>، ويقول في موضع آخر: "ولفاء حدان: حد إدراج وحد نصب"<sup>(٢)</sup>.

## ٢٧. حروف الصلّة:

يُطلق نحاة الكوفة هذا المصطلح ويعنون به الحروف الزائدة<sup>(٣)</sup>، بينما نجد المؤدب يستعمله للدلالة على حروف الخفض أو الجر، وكأن هذه الحروف روابط وصلات بين عناصر الجمل، والمؤدب بهذه التسمية يقترب من عبارة الكوفيين: (حروف الإضافة)، التي تدل على المفهوم نفسه<sup>(٤)</sup>، ومثال ذلك قوله: "وقد يجيء من هذا الباب ما يتغير فيه حرف الصلّة لتغير المعاني في الفعل نحو: الدخول، إذا كان دخولاً على بني آدم فصلته (على)...، وإذا كان دخولاً في شيء لا شخص له فصلته (في)...، وإذا كان دخولاً في الديار والمنازل فلا صلة له"<sup>(٥)</sup>.

## ٢٨، ٢٩، ٣٠. حروف التفرقة والنذّة والحكاية:

وضع المؤدب هذه المصطلحات للدلالة على ثلاثة أصناف من الحروف، ويظهر ذلك في قوله: "واعلم أن الحروف على ثلاثة أصناف: صنف يُسمّى حروف التفرقة، وصنف يُسمّى حروف النذّة، وصنف يُسمّى حروف الحكاية"<sup>(٦)</sup>، وبعد ذلك يشرع في بيان مفهوم كل مصطلح منها، فيقول: "فأما حروف التفرقة فإنها نحو: قد وهل وبل،

١. المؤدب: دقائق التصريف، ص ٣٧٦.

٢. المؤدب: دقائق التصريف، ص ٣٧٨.

٣. انظر: القوزي: المصطلح النحوي، ص ١٧٨.

٤. انظر: المخزومي: مدرسة الكوفة، ص ٣١٤.

٥. المؤدب: دقائق التصريف، ص ١٥٩.

٦. المؤدب: دقائق التصريف، ص ٣٨٤.

سُمِّيَتْ حروف التفرقة؛ لأنها تُفَرِّقُ بين حدود الكلام<sup>(١)</sup>، فهذا مصطلح آخر يستعمله المؤدب بجانب مصطلحي: (حروف المعاني) و(الأدوات) في (دقائقه)، ومعياره في هذه التسمية هو تلك المعاني المتفرقة التي يُضيفها كل حرف من هذه الحروف على الجملة بأسرها لتشكل أسلوباً إيلاعياً له خصوصيته الدلالية.

وأما (حروف الندة) فيستعملها للدلالة على (أسماء الأفعال)، بينما يستعمل (حروف الحكاية) للدلالة على (أسماء الأصوات)، ويظهر ذلك جلياً في قوله: "وحروف الندة مثل (حلّ) في زجر الناقة، و(صه) و(مه). و(حروف الحكاية مثل: (دذ) و(طق)"<sup>(٢)</sup>. وبعد أن يذكر المؤدب هذه الأصناف الثلاثة يُبين العلة في تسميتها حروفاً، فيقول: "سُمِّيَتْ هذه الحروف حروفاً؛ لأنها موصولة بأطراف الكلم كالهجاء لا يتمكن من التصريف إلا بتضعيف أو مد"<sup>(٣)</sup>.

وبعد، فهذه جميع المصطلحات التي تُمثّل الرصيد الاصطلاحي الجديد لدى أبي القاسم المؤدب في كتابه (دقائق التصريف)، ويُمكن تلخيص الملاحظ التي يوحى بها هذا الرصيد في النقاط الآتية:

أولاً: لم يُشرِ المؤدب في مقدمة كتابه التي تحدث فيها عن منهجه إلى أن القارئ سيقف أمام رصيد اصطلاحي جديد هو واضعه، بل يوجد في كتابه ما يُشير إلى اقتدائه بالنحاة المتقدمين والارتسام برسومهم - على حد تعبيره - تبركاً وتيمناً بهم<sup>(٤)</sup>، مما يحملنا على التشكيك في كونه واضع هذه المصطلحات الجديدة، وأمر آخر يدعونا إلى التشكيك في صحة نسبة هذه المصطلحات إليه هو عدم اكتفائه بها في خطابه النحوي، فنجد أنه يستعمل مصطلحات أخرى كوفية وبصرية ترادف هذه المصطلحات الجديدة، وهذا يجعلنا نظن أن المؤدب كان أمام بيئة علمية تعج بهذا الخليط المصطلحي، فتراه ينتقي منها ما يشاء.

١. المؤدب: دقائق التصريف، ص ٣٨٤.

٢. المؤدب: دقائق التصريف، ص ٣٨٤.

٣. المؤدب: دقائق التصريف، ص ٣٨٤.

٤. انظر: المؤدب: دقائق التصريف، ص ٢٤٣.

وثلاثة الأثافي هي استخدام المؤدب صيغة المبني للمجهول عند حديثه عن سبب تسمية بعض المصطلحات الجديدة، بل قد يحار في معرفة سبب هذه التسمية، فيدفعنا ذلك إلى القول بأنه لو كان هو واضع هذه المصطلحات لكان منطلق التسمية واضحاً لديه، فلا يضع نفسه في موطن الحيرة، ويظهر ذلك في قوله: "وسُمِّي واجباً - أي الفعل الماضي - لأنه واجب، أي سقط وفرغ منه، مأخوذ من قولهم: وجب علينا الحائط، إذا سقط، ووجبت الشمس إذا غابت، وقد يجوز أن يكون مأخوذاً من قولهم: وجب البيع، إذا تم وانعقد"<sup>(١)</sup>.

وهذا الشك من الباحث ظني لا يصل إلى درجة القطع، فهذه المصطلحات الجديدة في (دقائق التصريف) تبدو وكأنها ولدت دفعة واحدة جاهزة للاستعمال؛ إذ ليس هنالك نص أو كتاب سابق قد حوى هذه المصطلحات أو بعضاً منها، وما دام (دقائق التصريف) هو المصدر الوحيد لها فليس أمامنا إلا أن نسلّم بأن المؤدب هو واضعها، وإليه تنتسب.

ثانياً: هنالك مناسبة ومشاركة بين المدلول اللغوي والمدلول الاصطلاحي للتسميات الجديدة التي وضعها المؤدب، وقد أشار إلى هذه المناسبة في معظم مصطلحاته على نحو ما سبق، وهذا الأمر ليس غريباً عليه فهو لغوي متمكن من لغته يستطيع أن يفعل ذلك بفضل ملكته.

ثالثاً: معظم هذه المصطلحات الجديدة الواردة لدى المؤدب في (دقائقه) إذا ما كتب لها الشيوع والانتشار فهي يسيرة التداول؛ إذ إن الحروف الأصول التي تتكون منها هذه المصطلحات قليلة، وشيوع اللفظ مرتبط بقصره.

رابعاً: لم يشمل هذا الوضع الجديد لهذه المصطلحات جميع المفاهيم النحوية، بل اقتصر على جزء معين منها، واعتمد على تغطية ما تبقى منها على المصطلحات الكوفية، فهي مرجعيته في ذلك، ولعل هذا يعود إلى شعور المؤدب صاحب المذهب الكوفي بتراجع المصطلحات الكوفية أمام المصطلحات البصرية في عصره، فعمد إلى استعمال هذه المصطلحات الجديدة لتعزيز ما لديه من مصطلحات كوفية، فتبدو هذه المصطلحات

١. المؤدب: دقائق التصريف، ص ٤٤.

وكأنها امتداد طبيعي لمصطلحات المدرسة الكوفية، ولعل هذا الأمر هو السبب الكامن وراء ميلاد هذه المصطلحات الفريدة لدى المؤدب في (دقائقه).

خامساً: هنالك تقارب كبير بين هذه المصطلحات الجديدة في (دقائق التصريف) وبين المصطلحات الكوفية من حيث معيار التسمية ومنطلقها، ومثال ذلك الثنائيات الآتية: (الفعل المستقبل والفعل المستأنف)، وكذلك (الفعل الدائم والفعل المقيم)، و(حروف النسق وحروف الإدراج)، و(حروف الإضافة وحروف الصلة)، ولعل هذا الأمر يدعونا إلى القول بأن المؤدب قد استوحى النموذج الكوفي في وضعه لهذه المصطلحات الجديدة، وترسّم خطاه.

سادساً: نجد أن هنالك ميلاً ظاهراً لدى المؤدب إلى تفرّيع المصطلحات النحوية المتعارف عليها وتقسيمها ضمن حقول دلالية متمايزة، ومثال ذلك: تقسيم الفعل الماضي إلى: (نص) و(ممثل) و(راهن)، وتقسيم الفعل المستقبل إلى: (نص) و(ممثل)، وكذلك تقسيم الحروف إلى: (حروف التفرقة) و(حروف الندة) و(حروف الحكاية)، وتقسيم الجحد إلى: (إباء مرفوع) و(إباء منصوب)...إلخ، وتؤدي كثرة مثل هذه التفرّيعات والتقسيمات إلى إضعاف الجهاز المصطلحي الوارد في (دقائق التصريف)؛ بسبب التشعب المُربِك الذي ينجم عنها.

سابعاً: إن معظم هذه المصطلحات المُستحدثة تدور في فلك الفعل، ولعل ذلك يعود إلى إدراك واضعها - وهو كوفي المذهب - أن مصطلحات الكوفيين المتعلقة بالفعل ضعيفة، فأراد أن يضيف عليها شيئاً من القوة بهذه الإضافة، وسبب هذا الضعف يعود إلى أمور منها: أن أكثر هذه المصطلحات المستعملة لدى الكوفيين مستعار من البصريين، والأمر الآخر يعود إلى اضطراب مصطلحاتهم المتعلقة بتقسيمات الفعل، فهم يُطلقون على اسم الفاعل مصطلح (الفعل) و(الفعل الدائم). و(اسم الفاعل) يقع عند معظم النحاة ضمن فئة الأسماء لتقبله بعض علاماتها، وقد تأثر المؤدب بهذا المنحى فأطلق على اسم المفعول مصطلح (الفعل المقيم).

ثامناً: هنالك مبالغة في وضع بعض المصطلحات وإفرادها لبعض المفاهيم الخاصة؛ إذ وصل الأمر بالمؤدب إلى أن يستعمل لمادة لغوية واحدة بعينها مصطلحاً مستقلاً على

نحو ما رأينا في مصطلح: (الفعل الموائى). ويؤدى وضع مثل هذه المصطلحات الخاصة المتعلقة بحالات مفردة إلى إضعاف الجهاز المصطلحي في (دقائق التصريف)؛ لما ينجم عنها من تضخيم غير محمود لهذا الجهاز بحيث يُثقل كاهل الدارسين. تاسعاً: هنالك مفاهيم نحوية لم يضع لها النحاة مصطلحات خاصة، بل كانوا يستعملون لها عبارات واصفة وشارحة، وقد رأينا المؤدب في (دقائقه) يستعمل لها مصطلحات محددة، ومثال ذلك مصطلح: (الألف التالية)، الذي يُطلقه على الألف المنقلبة عن أصل واوي أو يائي، ولعل تعميم مثل هذا المصطلح وإشاعته يعود بالنفع والفائدة على درس النحو.

عاشراً: هنالك فوضى مصطلحية لدى المؤدب في (دقائقه) لا نجدها لدى أي نحوي سابق أو لاحق، وهذه الفوضى تعود إلى أمور منها: أن كثيراً من هذه المصطلحات المستحدثة تمثل تسميات ثالثة ورابعة لبعض المفاهيم المتعارف عليها لدى النحاة السابقين - كوفيين وبصريين - بمصطلحات ثابتة ومستقرة، ومثال ذلك استعماله لمصطلحي: (الفعل المستأنف) و(الفعل الغابر) بجانب مصطلحي: (الفعل المضارع) البصري و(الفعل المستقبل) الكوفي، هذا الاستعمال يأتي في (دقائق التصريف) للتدليل على مفهوم واحد بعينه، وقل مثل ذلك في كثير من المصطلحات الواردة لديه، وهذا التعدد في المصطلحات يوهم القارئ بتعدد في المفاهيم.

وبعد استظهار هذه الملاحظ يُمكننا القول بأن المصطلحات شأنها شأن الكائن الحي في نموها وتطورها وبقائها وفنائها، لذلك وجب أن تتوفر لها قوة للمقاومة والصمود أمام غيرها من المصطلحات المنافسة، فكثيرة هي تلك المصطلحات الفريدة التي بادت؛ لأنها لم تستطع أن تتغلب على غيرها من تلك المصطلحات التي سادت في دولة الاستعمال.

والشأن في مصطلحات المؤدب الفريدة هو شأن تلك المصطلحات التي بادت، والسبب في ذلك هو عدم شيوع مصطلحاته المبتكرة لدى علماء العربية الذين جاءوا بعده، فلم تلق هذه المصطلحات رواجاً لديهم، وهذا المشكل ليس نابعاً من الصحة اللغوية لتلك المصطلحات، فما أسهل أن يثبت المؤدب صحة مصطلحاته الفريدة التي

قام بوضعها، لكن الأمر يتعلق بالاستعمال، فهو الذي يقرر حياة المصطلح وليس الوضع والابتكار، فالوضع كما يقول القاسمي هو بمثابة الولادة، وليس كل مولود يُكتب له العيش والحياة؛ لأن العيش يقرره تعامل المجتمع مع المولود الجديد وتعهده بالرعاية والعناية، والمصطلح الذي يلقي القبول والاستعمال من قبل الجمهور هو الذي يحظى بالبقاء والاستمرار، أما المصطلحات التي لا تستعمل فهي بمثابة موتى لا وجود لهم إلا في سجلات النفوس<sup>(1)</sup>، وكذلك الشأن في مصطلحات المؤدب لا وجود لها إلا في (دقائقه)، ولست أعلم أن مُصنِّفاً من مصنِّفات العربية قد حوى شيئاً منها، ولعل ذلك يعود إلى أمور منها سوى ما سبق:

أولاً: لا يمكن أن تشكل مسألة وضع جهاز مصطلحي جديد للنحو العربي في عصور الازدهار موضوع جهود شخصية منفصلة، وإلا سوف نجد أنفسنا أمام بلبلة مصطلحية على نحو ما رأينا لدى المؤدب، فالجهاز الاصطلاحي للنحو العربي قد استقر بشكل نهائي، ولم يعد يقبل التغيير والتبديل، إلا إذا هدمنا قواعد بنیان النحو العربي من أساسها، وبناء على ذلك ليس هنالك حاجة لأن يضع المؤدب مصطلحات جديدة تستعمل بجانب مصطلحات الكوفيين والبصريين، فعلماء العربية الذين تقدموه كفوه المؤونة في اختراع مصطلحات تخالفهم.

ثانياً: ليس لدينا أي معلومة لغاية الآن عن صاحب (الدقائق) سوى أنه من علماء القرن الرابع الهجري، فهو من العلماء المجهولي السيرة، وانعكس هذا الأمر على كتابه الوحيد، فلم يكن متداولاً ومعروفاً لدى علماء العربية، وإنما اقتصرته شهرته - ظناً من الباحث - على بيئة علمية محدودة تنحصر بمدينة (الشاش) - موطن أبي القاسم المؤدب - ولم تتعدّها، مما أدى إلى أن تنشأ هذه المصطلحات منعزلة ومنقطعة عن البيئات العلمية الخصبة، بحيث لم يبق لها صدى أو أثر في الخالفين ولو على نطاق ضيق.

١. القاسمي، علي: "ماذا أهمل المصطلح التراثي؟"، مجلة المناظرة، الرباط، عدد ٦، سنة ١٤١٤هـ/١٩٩٣م، ص ٣٨.

## خاتمة:

لقد حاول الباحث في هذه الدراسة أن يقف على المصطلح النحوي لدى المؤبد في (دقائق التصريف) بعامة، وأن يُطيل النظر ويُرجعه فيما يتعلق بتلك المصطلحات الفريدة الجديدة في كتابه، لعله بذلك يبين سبباً من أسباب وجودها وابتكارها، والدرس النحوي مازال بحاجة ماسة لمثل تلك الدراسات التي تقف على المصطلح النحوي وتؤرخ له وتبين مسار نموه وتطوره لدى نحاة العربية في مختلف عصورهم، ويجب أن نُقرّ القول بأن النحو العربي ما زال يفتقر إلى وجود معجم تاريخي يضم مصطلحاته المتناثرة في كتب التراث، ذلك المعجم الذي يؤرخ لحياة المصطلحات النحوية منذ بداية وجودها وولادتها حتى آخر استعمال لها، متتبِعاً في كل ذلك التطور الدلالي لها: اتساعاً وضيقاً، استقراراً واضطراباً، وكذلك التطور الاستعمالي: كثرة وقلة، مكاناً وزماناً، فنجد بذلك للمصطلح الواحد وثيقة تاريخية كاملة شاملة تُبيّن استعماله لدى النحاة بمختلف مدارسهم وتوجهاتهم عبر العصور والأزمان، بحيث تُرتب جميع هذه المدخلات ترتيباً معجمياً؛ لتيسير الوصول إليها والاستفادة منها، وبهذا نكون قد خطونا بالدرس المصطلحي خطوات فراح تخرجه من حدود المساءلة والمناقلة النظرية، وتضعه في دائرة القراءة المنتجة النامية التي لا تُجيز علمياً أن نحكم للمصطلحات النحوية أو عليها ما لم ننطلق من هذا المعجم التاريخي الذي يُشكل مدونة مصطلحية متفقاً عليها من قبل المؤسسات العلمية والأكاديمية في شرق البلاد العربية وغربها، والذي يتتبع الدراسات والبحوث التي عنيت بالمصطلح النحوي التراثي - وهي قليلة - في ظل غياب هذه المدونة يجد أنها لا تكفي بحد ذاتها لرسم صورة صادقة شاملة لقضايا المصطلح النحوي؛ لأنها قامت على محتوى جزئي محدود كماً وكيفاً.

ولا يمكن الإقبال على إقامة مثل هذه المدونة النافعة إلا إذا قمنا بجرد التراث النحوي في مختلف العصور والأمصار، ولا أقصد بالتراث النحوي أمّات الكتب النحوية فقط، بل نضيف إليها ما حوته كتب التفاسير وإعراب القرآن، وما تضمنته المعاجم وشروح الأشعار وغيرها من كتب التراث، من مادة نحوية تزخر بمصطلحات كثيرة متعددة ومتنوعة.

وستبقى مصطلحات النحو العربي - وفقاً للجابري - كما هي ما دام النحو قائماً بالصورة التي هو عليها، وستبقى إجرائية هذه المصطلحات مرهونة ببقاء موضوعها، وسيظل الكلام عن تجديد النحو وتغيير مصطلحاته صرخة في واد إذا لم ينطلق هذا التجديد والتغيير من إلغاء النظريات الكبرى التي أُقيم عليها بنيان النحو العربي كنظرية العامل التي شكَّلت قوامه، في هذه الحالة فقط سيكف المصطلح النحوي عن كونه مصطلحاً تراثياً حياً مستعملاً، وما دام هذا النوع من التجديد بعيد المنال على الأقل في الوقت الحاضر، فإن المصطلح النحوي سيبقى كما كان لا يمكن الاستغناء عنه في مجاله ولا الاستفادة منه في مجال آخر<sup>(١)</sup>.

---

١. انظر: الجابري: حفريات في المصطلح مقارنة أولية، ص ٢٠.

## ثبت المصادر والمراجع:

١. الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم (ت: ٣٢٨هـ): الزاهر في معاني كلمات الناس، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٩٢م.
٢. البوشيخي، عز الدين: "واقعية المبادئ الأساس في وضع المصطلح وتوليده"، مجلة دراسات مصطلحية، عدد١، سنة ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.
٣. الجابري، محمد عابد: "حفريات في المصطلح مقارنة أولية"، مجلة المناظرة، الرباط، عدد٦، سنة ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.
٤. الجاحظ، عمرو بن بحر (ت: ٢٥٥هـ): البيان والتبيين، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٧، ١٩٩٨م.
٥. الحديثي، خديجة: المدارس النحوية، دار الأمل، أريد، ط٣، ٢٠٠١م.
٦. الحمزاوي، محمد رشاد: "رؤية عربية لتوحيد المصطلح العلمي وتقييمه"، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، الجزء التسعون، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.
٧. الرضي: محمد بن الحسن (ت: ٦٨٦هـ): شرح الكافية، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٨٩٠م.
٨. سيبويه، عمرو بن عثمان (ت: ١٨٠هـ): الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ٢٠٠٤م.
٩. ضيف، شوقي: المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، ط٧، ١٩٩٢م.
١٠. الفراء، يحيى بن زياد (ت: ٢٠٧هـ): معاني القرآن، الجزء الأول بتحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، والجزء الثاني بتحقيق: محمد علي النجار، والجزء الثالث بتحقيق: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٩٨٣م.
١١. القاسمي، علي: "لماذا أهمل المصطلح التراثي؟"، مجلة المناظرة، الرباط، عدد٦، سنة ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.
١٢. القوزي، عوض حمد: المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، جامعة الرياض، ١٩٨١م.
١٣. المؤدب، القاسم بن محمد بن سعيد: دقائق التصريف، تحقيق: أحمد ناجي القيسي وحاتم صالح الضامن وحسين تورال، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، ط١، ١٩٨٧م.

١٤. المؤدب، أبو القاسم بن محمد بن سعيد (ت: ٣٣٨هـ): دقائق التصريف، تحقيق: حاتم صالح الضامن، دار البشائر، دمشق، ٢٠٠٤م.
١٥. مختار، محمود: "مجمع اللغة العربية والمصطلح العلمي"، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، الجزء الثالث والخمسون، سنة ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
١٦. المخزومي، مهدي: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مكتبة مصطفى الباي الحلبي، القاهرة، ١٩٥٨م.
١٧. مدكور، إبراهيم: "المصطلح النحوي"، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، الجزء الثاني والثلاثون، ١٩٧٣م.
١٨. المرادي، الحسن بن قاسم (ت: ٧٤٩هـ): شرح الألفية لابن مالك، تحقيق: فخر الدين قباوة، مكتبة المعارف، بيروت، ٢٠٠٧م.
١٩. المسدي، عبد السلام: مقدمة في علم المصطلح، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١.
٢٠. ابن منظور، محمد بن مكرم (ت: ٧١١هـ): لسان العرب، دار صادر، بيروت.
٢١. المهيري، عبد القادر: نظرات في التراث اللغوي العربي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٣م.
٢٢. النيلي، إبراهيم بن الحسين: الصفوة الصفية في شرح الدرّة الألفية، تحقيق: محسن بن سالم العميري، مركز إحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، ١٤٢٠هـ.
٢٣. هليل، محمد حلمي: "دراسة تقويمية لحصيلة المصطلح اللساني في الوطن العربي"، بحث ألقى ضمن وقائع ندوة (تقدم اللسانيات في الوطن العربي) بالرباط، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩١م.
٢٤. ابن يعيش، يعيش بن علي (ت: ٦٤٣هـ): شرح المفصل، تحقيق: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ٢٠٠١م.

